مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: الثاني والسبعون

السنة: الثامنة والأَربعون

الموصـــــــل

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبِّر عن آراء كاتبيها، ولا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الثاني والسبعون — السنة: الثامنة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير متابعة هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ لغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ لغة عربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
الإعجاز البلاغي في القصة القرآنية قصة قارون مثالاً أ.م.د. عبد الستار فاضل خضر	١ - ١٨
الحداثة وتجليات سلطة القراءة للنص القرآني أ.م.د. فارس عبدالله بدر الرحاوي	١٩ - ٤٦
الملامح الصوتية عند سيد قطب دراسة تحليلية أ.م.د.فيصل مرعي الطائي	٤٧ - ٦٨
صورة الممدوح في شعر مسلم بن الوليد المعروف (بصريع الغواني) أ.د.غانم سعيد حسن الطائي و م.د. علي غانم سعدالله	٦٩ - ٨٤
الفروق الدلالية بين المتفق خطاً والمختلف لفظاً ومعنىً من المقصور والممدود والمقصور والمهموز أ.م.د. أحمد ابراهيم خضر و م.د.إيناس وليد أسعد	٨٥ - ١٠٤
بعض الظواهر الصوتية وأثرها في تحديد أحرف الجذور اللغوية المعتلة مقاييس اللغة لابن فارس أنموذجًا أ.م.د. عزّة عدنان أحمد عزّت و الباحثة غيداء عادل عبد القادر	١٠٥ - ١٣٠
سيرة محمد بن مصطفى التِّيره وي وكتابه : (روح الشروح) مع تحقيق قطعة من مقدِّمته أ.م.د. معن يحيى محمد العبادي و م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	١٣١ - ١٥٦
المساءلة الحجاجية في الشعر العربي نماذج مختارة م.د. عبدالله بيرم يونس	١٥٧ - ١٨٢
مما صحّحه القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) من مسائل دلالية في كتابه (درة الغواص في اوهام الخواص) م.د.أ حمد مرعي حسن العباس	١٨٣-٢٠٨
الفُروق التعبيرية في الحوار بين الرُسُل وأقوامِهِم في القرآن الكريم - سورة الأعراف أنموذجاً – م.د. أحمد عامر سلطان الدليمي	٢٠٩-٢٣٢
أثر الصوت اللغوي في التواصل دراسة في يائية مالك بن الريب م.د.إدريس سليمان مصطفى و م.د. مسعود سليمان مصطفى	٢٣٣-٢٥٨
البعد الدلالي للبناء للمعلوم والبناء للمجهول في القراءات القرآنية - سورة الأَنعام نموذجًا م.م. هلات حسن جرجيس	٢٥٩-٢٩٨
الاصلاحات الاقتصادية في دولة المغول الايلخانية في بلاد ايران والعراق على عهد السلطان محمود غازان (٦٩٤-٧٠٣هـ/ ١٢٩٤-١٣٠٣م) م.د. مصطفى هاشم عبد العزيز الحنون	٢٩٩-٣٢٠

سرايا وبعوث الرسول][rفي كتاب سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الشامي المتوفى ٩٤٢هـ/ ١٥٣٦م دراسة في مصادره م.د. هناء سالم ضايع	٣٢١ - ٣٤٠
المرابطون والموحدون دراسة في عناصر الوحدة والتنوع الاداري والاقتصادي م.د سالمة محمود محمد عبد القادر	٣٤١ - ٣٧٦
عطاء النساء في عصر الراشدين – قراءة تاريخية تحليلية- م.م. محمد نجمان ياسين عباس	٣٧٧ - ٣٩٤
ثقافة حقوق الإنسان في ظل الظروف العربية الراهنة الواقع والطموح ا.م.د حمدان رمضان محمد و م.د محمد سعيد حسين	٣٩٥- ٤٣٨
الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة دراسة اجتماعية تحليلية م.د.هاني احمد العبادي	٤٣٩ – 458
الانعكاسات الاقتصادية للترفيه على الأسرة الموصلية دراسة ميدانية في مدينة الموصل م. أميرة وحيد خطاب	٤٥٩ – ٤٨٦
الرسائل الجامعية الممنوحة في الجامعات العراقية في مجال المعلومات والمكتبات: دراسة ببليومترية ١٩٨٨-٢٠١٢ أ.م.سعد احمد إسماعيل و م.م.حسام عبدالكريم عبدالله البدراني	٤٨٧ – ٥١٢
متاجر الكتب العربية على الانترنت نشأتها، محتوياتها، خدماتها، امن معلوماتها أ.م. سمية يونس سعيد الخفاف و م.باحث عبد القادر احمد علي	٥١٣ – ٥٥٤
تجربة الفهرس العربي الموحد في المكتبة المركزية لجامعة الموصل م. رفل نزار الخيرو و م.م. رواء صلاح الدين زيادة	٥٥٥ – ٥٨٤
تحليل الاستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير لقسم الإحصاء في جامعة الموصل للعام (١٩٨٨-٢٠٠٩) م. وسن سامي سعدالله	٥٨٥ – ٦١٦
الحوسبة السحابية ومدى أهميتها للمكتبات ومراكز المعلومات م.م. نور فارس العمري و م.م. عمر توفيق عبد القادر	٦١٧ – ٦٤٨
المظلات الملكية الآشورية في ضوء المشاهد النحتية م.م. ليال خليل إسماعيل	٦٤٩ – ٦٦٦
مفهوم البيئة في المجتمعات المدنية على ضوء الفقه الإسلامي دراسة تحليلية أ.م.د. ميكائيل رشيد علي الزيباري	٦٦٧ – ٦٩٤

ثقافة حقوق الإنسان في ظل الظروف العربية الراهنة الواقع والطموح

أ.م.د حمدان رمضان محمد * و م.د محمد سعيد حسين*

تأريخ التقديم: ٢٠١٣/٩/٢٣ تأريخ القبول: ٢٠١٣/١٠/٢٨

المقدمة:

إن تاريخ الإنسانية لا يعدو أن يزيد عن كونه تاريخ الحرية كما قال هيكل، ولان الطغيان يبدأ حالما ينتهي القانون، كما قال جون لوك، فإننا نعتقد أن المدخل السليم والملائم لجعل التربية على حقوق الإنسان توظف ايجابيا هو العلاقة بين الخصوصية والكونية كمدخل للديمقراطية إذ بمجرد ما يكون للجميع حضوضهم من الممارسة الديمقراطية بمجرد ما تنتفي حدة التنافر المفترض بين ماهو خصوصي وماهو كوني،وتغدو هذه الثنائية أداة لتنمية حقوق الإنسان وليس العكس(١) .

ومن هذا المنطلق الذي يؤمن بجدلية العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية يكون بمقدور الإطارات والمؤسسات التي تشتغل الممارسة وتفعيل التنظير الفكري بموضوع التربية على حقوق الإنسان ونشرها، أن تساهم فعليا في إنتاج المقومات الضرورية للمجتمع لكي يدافع عن نفسه، لان أي تصور يراهن على نشر الثقافة الحقوقية عبر قنوات الإفراد بشكل معزول عن المناخ السياسي والثقافي العام لأولئك الإفراد، مآله الفشل لكونه لا يخاطب المجتمع في حركيته وفي طبيعة الشروط التي تنتج تلك الحركية، ضمن سياق تاريخي واجتماعي معين. وفي هذا الإطار بالضبط تظهر أهمية النظرة الشمولية لحقوق الإنسان من جهة، وأهمية ربطها باليات الديمقراطية من جهة ثانية .

* قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

* قسم الاجتماعيات/ كلية التربية الأساسية/ جامعة دهوك .

(١) عبد الغاني عارف،التربية على حقوق الإنسان وإشكاليه المرجعة ،بحث منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٣ www.ahewarorg .

ولاشك إن توظيف العالمية كأداة لفهم حقوق الإنسان لايمكن إلا أن يكون أغناء لواقع حقوق الإنسان في مختلف الأقطار العربية وفي مختلف البيئات، وبالتالي تكون التربية المؤسسة على العمق الكوني لحقوق الإنسان وسيلة للتخفيف من حدة التوتر والصراع بين الشعوب وأداة لتطوير إمكانيات التواصل الثقافي بينها، خصوصا إذا اعتبرنا أن من أهم العوامل المساعدة على بلورة المفاهيم في ذاتها وفي علاقتها بسائر مفاهيم حقوق الإنسان، التقدم الحاصل في توضيح العديد من الإشكاليات النظرية والفلسفية المتشابكة، ولاسيما ما تعلق منها بعلاقة الثقافة بالإنسان فردا وفي انتمائه إلى مجتمع ما، وكذلك باعتباره إنسانا ينتمي إلى البشرية قاطبة. وعليه قسمنا البحث إلى المحاور الآتية:

أولا: عناصر البحث ومنهجية.

• تحديد مشكلة البحث.

إن بين كل المستويات الثقافية والسياسية والاجتماعية والفكرية نجد بان هناك عائق يرتبط بمرجعية الثقافية الحقوقية التي تريد تبليغها إلى الناس وجعلهم يعتنقونها ويستوعبون آلياتها، من اجل الدفاع عن حقوقهم، هي تلك الإشكالية الشائكة في ثنائية الكوني والخصوصي. ونعتقد ان جوهر الإشكال على مستوى حقوق الإنسان يتمثل أساسا في مدى امتلاكنا للأدوات التي تؤهلنا للتدبير الجيد لقضايا الاختلاف والتعدد، أي كيف يمكن إن نستثمر فقط الاختلافات ونحولها بواسطة القناعات الحقوقية إلى محطات مضيئة في تاريخ المجتمعات بخصوصياتها الداخلية، وفي تاريخ البشرية بكل من القيم كونية جادة بين مختلف مكوناتها.

وتندرج هذه المساهمة في إطار محاولة التشخيص بعض المعوقات التي تقف حاجزا أمام تعريف الثقافة الحقوقية في الواقع وتحول دون امتلاكها من طرف أوسع الفئات والشرائح الاجتماعية لتصبح جزءا عفويا من تفكير ووجدان وسلوك كل الأفراد والجماعات باختلاف بيئاتهم وباختلاف مواقعهم في سلم الإنتاج والمسؤولية والقرار.

وان اخطر ما تواجهه ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية هو الخوف من الأخر وهذا الخوف هو الذي يدفع بالسلطة دائما إلى خنق كل المبادرات، ذات المضمون

التحرري بدعوى الحرص على الأمن والاستقرار، في حين إن محركها البنيوي في ذلك هو خوفها من الأخر المختلف سواء كان هذا الأخر تنظيما سياسيا أو تصورا فكريا أو حتى مجرد قصيدة شعرية ....الخ. بل يمكن أن نعترف فنقول بأنه حتى داخل الإطارات النقابية والحزبية والثقافية والأسرية يلاحظ ان العلاقات تشكل مجالات خصبة ومفتوحة لممارسة الإلغاء والإقصاء ونبذ الرأي الأخر المختلف، بل أن نشجع على احترام الآخرين وتقدير حقهم في الاختلاف في إطار من الموضوعية والنزاهة. وعله يمكن أن نحدد مشكلة بحثنا الحالي من خلال طرح التساؤلات الآتية:

ما المقصود بثقافة حقوق الإنسان ؟ كيف يمكن تفعيلها والانتقال بها من ركودها إلى نشاطها ؟ هل المعوقات التي تواجهها الثقافة الحقوقية بمجتمعاتنا العربية نابعة من خصوصياتنا التاريخية والاجتماعية، بمعنى هل لتلك المعوقات طابع ذاتي محض ام إنها معوقات موضوعية مرتبطة بمنظومة حقوق الإنسان والخلفيات المتحكمة في صياغتها ؟ هل هنالك مفهوم قاري وأحادي الاتجاه لحقوق الإنسان تسمح لنا مواصفاته الثابتة بتطبيقه على كل المجتمعات في مختلف انتماءاتها المكانية والزمانية.

ماالسبيل إلى تطوير الثقافة القومية والارتقاء بالوعي الحقوقي الى المستوى الذي يكون فيه قادرا على مواجهة كل الانتهاكات التي تمس الحقوق الأساسية للإنسان والتي نصت عليها مختلف المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ؟ ما واقع ثقافة حقوق الإنسان العربي ؟ وما مستوى معرفته ووعيه بحقوقه ؟ وما هي مسارات هذه الحقوق وطبيعتها ؟ ما هي الإشكالات التي تحول دون تطويرها في مجتمعاتنا العربية ؟ وما آليات او سبل نشرها وتحقيقها في مجتمعاتنا العربية ؟ كيف ننمي في نفوس الإفراد وبطرق سلمية وديمقراطية مفاهيم تعزيز حقوق الإنسان بالمجتمع العربي ؟ وما هي صعوبات عدم تقبل ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية؟.

هل يمكن تأصيل بنية مستقلة للخطاب الحقوقي في التراث العربي الإسلامي ؟ وهل يمكن الحديث عن مرجعية عربية قائمة الذات في مقابل المرجعية الغربية في مجال حقوق الإنسان؟ وأخيرا ما الذي يمكن أن يعنيه لنا نحن مثلا في دول الجنوب الحديث عن حقوق الإنسان كشكل من أشكال الحوار مع دول الشمال ؟ بمعنى أخر ما الذي

يمكن أن تقدمه خصوصيات دول الجنوب على مستوى الخطاب والممارسة من إضافات لدول الشمال في كوننا نعتبر أن قضية التربية على حقوق الإنسان هي سؤال اجتماعي في العمق، قبل ان يكون مجرد سؤال حقوقي، لان الأمر لا يتعلق فقط بنشر الثقافة الحقوقية ولا بمجرد التعريف النظري باليات حماية الحقوقي الأساسية للإنسان، بل أكثر من ذلك انها مسألة تضع المجتمع في كليته موضوع تساؤل، أن لم نقل موضع مراجعة وإعادة تقييم .ومن هنا تغدو التربية على ثقافة حقوق الإنسان مجالا لاستنفار الآليات الداخلية لدفاع المجتمع عن نفسه، أي عن حريته وكرامته وبالتالي عن استمرار يته وبقائه.

• أهداف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها:

١. التعرف على الجذور التاريخية لحقوق الإنسان ومراحل تطورها في المجتمعات الإنسانية.

٢. معرفة واقع ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي في ظل الظروف الراهنة.

٣. تحديد العوامل المؤثرة في تنمية ثقافة حقوق الإنسان.

٤.تشخيص ابرز المعوقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تحول دون تفعيل ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

٥. معرفة أهداف وآليات تفعيل وتطوير منظومة ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

٦.وضع بعض مقترحات والتوصيات لمعالجة الموضوع.

• أهمية البحث.

تتجلى أهمية هذا الموضوع بأنه إضافة علمية في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن ذلك أنه تعد إسهاما علميا متواضعا في إطار ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي. حيث تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال انعكاساته على حياة الإنسان اليومية في مجتمعاتنا العربية أو من خلال نشاطاته الاجتماعية وعلاقاته الفكرية والفردية ومظاهر سلوكه الاجتماعي.

وتأتي أيضا أهمية البحث من خلال تأكيده على أهمية تفعيل دور ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف شرائح المجتمع العربي وقطاعاته، وبيان مدى استجابة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي لذلك ومن ثم القياس للتطبيق على ذلك، لان نتائج هذه التطبيق والعملية سوف تفيد جوانب الإصلاح الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية وفي مؤسساتها المختلفة وفي قطاعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والنهوض بها في تحقيق الأمن لاجتماعي لهذه المجتمعات.

• مفاهيم البحث.

أولا: الثقافة.

الثقافة من المفاهيم التي تحمل معاني كثيرة، وحتى اليوم لايوجد لمفهومها تحديد واضح، و يعود ذلك الى ما تتضمنه كلمة الثقافة من اتساع وشمول يمس مختلف جوانب الحياة، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة الوصول إلى اتفاق على تعريف محدد.

الثقافة في اللغة كما جاء في قاموس مختار الصحاح (ث ق ف الرجل–من باب ظرف–صار حاذقا خفيفا، والثقافة ما تسوى بها الرماح، وتثقيفها–تسويتها، وثقفه من باب فهم–صادفه) [١].في حين جاء اشتقاق مصطلح الثقافة لدى ابن منظور(ثقف التي تثقفا، وثقافا وثقوفة ،حذقه ورجل ثقف، وثقف حاذق فهم بالإتباع، ثقف لقف، ويقال ثقف الشيء وهو سرعة التعلم) [٢]. ويشكل القران الكريم مصدرا لمعنى الثقافة وهو الظفر بالشيء بعد البحث والتفتيش عنه[٣]،كما في قوله تعالى(واقتلوهم حيث ثقفتموهم) [٤] وكذلك(فأما تثقفهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون) [٥]. ويعرف تايلور الثقافة: (بأنها ذلك

(١) محمود محي عبد الحميد، محمد عبد اللطيف السايس، المختار من صحاح اللغة،ط٢،مطبعة الاستقامة،القاهرة،١٩٣٤،ص٦٣.

(٢) ماهر إسماعيل الجعفري، دور الثقافة العربية في تحديد ملامح الشخصية العربية، مجلة دراسات اجتماعية، بغداد، دار الحكمة،١٩٩٦،ص٤٧.

(٣) عادل عبد الحسين شكارة،وحدة الحضارة العربية، مجلة أفاق عربية، بغداد،العدد/٣، ١٩٩٠،ص٨٣.

(٤) سورة البقرة،أية/ ١٩١.

(٥) سورة الأنفال،آية/٥٧.

الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في ذلك المجتمع) [١].

ويذهب محمد عايد الجابري الى تعريف الثقافة(بوصفها المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتغيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية تشكل امة او ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء) [٢] .

في حين جاء تعريف الثقافة في معجم العلوم الاجتماعية (إنها المعايير الاجتماعية المستخدمة من قبل الإفراد في سياق تنشئتهم وتكيفهم وتكون الأساس في تشكيل الشخصية الإنسانية) [٣] بينما جاء تعريف الثقافة في موسوعة علم الاجتماع(انها مجموعة السمات المادية والاجتماعية والروحية التي يتميز بها أبناء المجتمع الكبير والتي تجعلهم يختلفون عن أبناء الأقليات العرقية والاثنولوجية والقومية الذي يعيشون في المجتمع نفسه) [٤] .

بينما يعرف غي روشيه الثقافة: (بأنها مجموعة من العناصر لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، وهي طرق صنعت في قواعد واضحة والتي اكتسبها وتعلمها وشارك بها جمع من الأشخاص وتستخدم بصورة موضوعية ورمزية في آن معا من اجل تكوين هؤلاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة) [٥] . في حين عرف مؤتمر السياسات الثقافية في أوربا الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٧٢ الثقافة: (بأنها تعني كل المظاهر الروحية والمادية في المجتمع من حيث إنها تصدر عن القدرات الإبداعية للإنسان، او

---

(١) international encyclopedia of the social scenes. V13 the Macmillan company.london,1972,P.527.

(٢) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، الأطر، ندوة(العرب والعولمة)،جملة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد/ ٢٨٨،،بيروت،١٩٩٨،ص٢٩٧

(٣) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الكتب المصرية للكتاب،مصر،١٩٧٥،ص١٩٩.

(٤) د.إحسان محمد الحسن،موسوعة علم الاجتماع،ط١،الدار العربية للموسوعات،لبنان،١٩٩٩،ص٢١٤

(٥) غي روشية، مقدمة إلى علم الاجتماع العام،ترجمة مصطفى دندشلي،ج٤،ط٤،مكتبة الفقيه،بيروت،٢٠٠٢،ص١٩٨.

نقدم على هذه القدرات والتي يمكن تلخيصها بأنها أسلوب الحياة في المجتمع بكل ما يدخل من قيم الحضارة في عقل الإنسان، ووجدانه، وسلوكه، وينعكس على حياته الاجتماعية،والفكرية،و الثقافية،والعلمية،وما يتصل بها من تطبيقات في الحياة العامة والخاصة) [١] .

ومن التعاريف المهمة للثقافة هو ما جاء في(إعلان مكسيكو)أثناء انعقاد مؤتمر اليونسكو للثقافة عام ١٩٨٢(إن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته،وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في القدرة على النقد،والالتزام الأخلاقي،وعن طريق الثقافة نهتدي الى القيم،ونمارس الاختبار،وهي وسيلة الإنسان،للتعبير عن نفسه،والتعرف على ذاته،والبحث دون ملل عن مدلولات جديدة،وحالات إبداع) [٢] .

ونقصد بها في هذا البحث بأنها طريقة يهتدي به أبناء المجتمعات الإنسانية، وهي نافذة الحياة للتقدم والمعرفة ومن خلالها يمكن التعامل مع الأشياء والقضايا المختلفة وبالتالي فإنها تكتنز قدرة خلاقة تساعد المرء في تحويل قدراته وإمكاناته إلى انجازات وأفعال تعود بالفائدة عليه وعلى وطنه ومجتمعه.

ثانيا: حقوق الإنسان.

ليس هنالك اتفاق واحد بشأن تعريف محدد لحقوق الإنسان بل هنالك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى أخر أو من ثقافة إلى أخرى،لان مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق بمدى فهم الإنسان ووعيه الاجتماعي وهذا يختلف من مجتمع إلى أخر.لذلك سوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي وضعت لبيان مصطلح حقوق الإنسان:

---

(١) عون شريف قاسم،أدوات النمو الثقافي في كتاب النمو الثقافي ومشاكله في العالم الإسلامي،مطبعة ال بت،المملكة المغربية،١٩٩٨،ص١٧.

(٢) كميل حبيب،الثقافة عامل أساس في التنمية الشاملة،الثقافة ودورها في التنمية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مطبعة المنظمة،تونس،١٩٩٦،ص٢٠٩.

الحق لغة : "حق الأمر وحقوقا صح وثبت وصدق" [١] ،هو " الثابت الذي لايسوغ أنكاره، واليقين بعد الشك، والواجب والعدل والأمر المقضي ، والحال "[٢] والحق في اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع[٣]، والملك ، وصدق الحديث ، وهو أسم من أسماء الله تعالى أومن صفاته[٤] .

هناك من يعرف حقوق الإنسان بأنها(مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم) [٥] ووردت في تعريف آخر بأنها : " مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته ، والتي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها ، بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما " [٦] .

ويعرفها الفقيه الهنكاري(ايمرزابو) بأنها تشكل مزيجا من القانون الدستوري والدولي مهمتها الدفاع بصورة منتظمة قانونا عن حقوق الشخص الإنسان ضد انحرافات السلطة الواقعة من أجهزة الدولة،وان تنمو بصورة متوازنة معها الشروط الإنسانية للحياة والتنمية المعددة الإبعاد للشخصية الإنسانية[٧] .

أما(رينيه كأسان)عرف حقوق الإنسان بأنها(فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن أنساني) [٨] .

---

(١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت " د.ت"،ص١٨٦.وكذلك:الشريف الجرجاني،كتاب التعريفات،مكتبة لبنان،بيروت،١٩٦٩،ص٩٤

(٢) جميل صليبا، المعجم الفلسفي ، ج١ ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، " د.ت " ، ص ٤٨٣/٢٤٩ .

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري،معجم الصحاح،دار معرفة،بيروت،٢٠٠٥،ص٢٤٩.

(٤) أبن منظور ، لسان العرب ، ج٢ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، " د.ت " ، ص٩٤١ .

(٥) محمد عبد الملك المتوكل،الإسلام وحقوق الإنسان،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد/٢١٦ بيروت، ١٩٩٧،ص٥.

(٦) محمد سعيد مجذوب،الحريات العامة وحقوق الإنسان،ط١،بيروت،لبنان،١٩٨٦،ص٩.

(٧) باسل يوسف،حقوق الإنسان والأمن القومي،مجلة شؤون سياسية،دار الشؤون الثقافية،العدد/٢، ١٩٩٤،ص١٢٣.

(٨) حسام عبد الأمير،دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة،المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية،جامعة المستنصرية،٢٠٠٤،ص٦.

وتعرف حقوق الإنسان(على إنها مجموعة من النصوص الدولية التي تتعلق بتنمية وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي ومناهضة التمييز العنصري وتمتع الإفراد والجماعات بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإعلانات الثقافية والاتفاقات الدولية) [١] .

وتعرف أيضا حقوق الإنسان(على إنها مجموعة من الحقوق المتصلة بتصور معين للإنسان يقوم في جوهره على الحرية ويمكن كل فرد بصيغته بوصفه عضوا في المجتمع) [٢]. بينما عرفها البعض بأنها : " مكنات طبيعية اقتضتها طبيعة آدمية الإنسان الروحية والعقلية والغريزية والمادية الجسدية " [٣] . في حين عرفها الاخرون بأنها : " الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون ، وينطبق عليهم الشرط الإنساني ، أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد ، ولا يستأذن فيها من السلطة ، وهذه الأخيرة لاتمنحها ولا تمنعها " [٤] .

أما تعريفنا لحقوق الإنسان في هذا البحث هو:

انها مجموعة المطالب الأساسية التي يعترف بها للفرد وللجماعة على حد سواء،ويعد احترامها شرط من شروط تقدم البشرية.

ثانيا:لمحة تاريخية عن مراحل تطور حقوق الإنسان.

أن البحث عن المراحل التي مرت بها حقوق الإنسان، يعد أمراً ضرورياً لبيان وضع حقوق الأفراد وحرياتهم في مختلف المجتمعات الإنسانية ، ومنذ ان ولد الإنسان ولدت معه حقوقه.لكن الوعي بهذه الحقوق والاعتراف بها ومن ثم التمتع بها اتخذ مسيرة

---

(١) جابر إبراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي الإنساني،دار وائل للنشر،عمان،١٩٩٩،ص١٢.

(٢) عبد الفتاح عمر، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم،المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد/٢١، ١٩٩٤،ص٩٥.

(٣) د. منصور صالح العواملة ، حقوق وواجبات الإنسان في النقل والنظر والتطبيق ، دراسة تحليلية مقارنة ، المجلد الثالث ، عمان ، ١٩٩٣ م ، ص ٨ .

(٤) د. فيصل شنطاوي ، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥م ، ص١٢ .

طويلة في التاريخ البشري.وستبقى مسيرة حقوق الإنسان مستمرة وسيزداد الوعي بهذه الحقوق ونموها طالما وجد الإنسان على هذه الأرض[١] .

كما ينبغي ان ندرك ان مسيرة حقوق الإنسان في تاريخ البشرية حققت مكاسب كبيرة ويعود الفضل في ذلك الى نضال الأفراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان ولقد ساهمت الشرائع السماوية والحضارات القديمة في وضع بذور مسيرة حقوق الإنسان منذ زمن بعيد،فكل الشرائع السماوية أولت الإنسان وحقوقه الاهتمام الأول،كما ان سمة جميع الحضارات هي الاحترام الذي توله لكرامة الإنسان وحريته،وجميع الديانات والتقاليد الثقافية تحتفل بهذه المثل ومع ذلك قان هذه الحقوق قد انتهكت على مر التاريخ[٢] .

لقد كانت العصور القديمة تجهل فكرة خضوع الحاكم لقواعد قانونية تقيد سلطاته، إذ كان الحاكم في نظر الأفراد بمثابة الآلة، وكان الخضوع لحكمه من قبيل الخضوع لأحكام الدين والالتزام بتعاليمه[٣]. وكانت السلطة تتدخل في كل شيء وتنظم كل شيء تقريباً حتى بعض الأمور الشخصية. فنظام الحكم بالإضافة إلى كونه يرتكز على أساس السلطة المطلقة للحكام فأنه كان نظاماً كلياً شاملاً يقوم على أساس تبعية الفرد التامة للدولة[٤]. هذا مما ولد انطباعاً عن اختفاء الحقوق والحريات العامة بأشكالها كافة حتى وصفت بأنها في حكم العدم، وعلى الرغم أن هذا الانطباع يحتضن الحقيقة في جزء منه ألا أنه يحمل من المبالغة والإسراف في التقدير الشيء الكثير[٥]. إذ هناك الكثير من الاشراقات التي استبانت فيها حقوق الإنسان في المجتمعات القديمة ودعت إلى المحافظة عليها ومن هذه المجتمعات، العراق نجد أن فكرة العدالة والقانون والحرية وحقوق الإنسان كانت من الأفكار الأساسية في بلاد وادي الرافدين، وما الإصلاحات التي جاء بها الملك

---

(١) رياض.د.رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها – مضامينها – حمايتها، الناشر شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة، بغداد،٢٠١١،ص٣

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقدير التنمية البشرية العام ٢٠٠٠،ص١.

(٣) جعفر صادق مهدي ، ضمانات حقوق الإنسان ، رسالة ماجستير، بغداد ، ١٩٩٠ ،ص٩.

(٤) د. محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، ط١، لبنان، ١٩٨٦، ص١٦ –١٧.

(٥) صلاح حسن الربيعي، السيادة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٥٩.

السومري (اوركاجينا) ألا دليل على أهمية حقوق الإنسان من ناحية، ومن ناحية أخرى أن كلمة (الحرية) التي هي في الوقت الحاضر أمنية جميع شعوب العالم قد ظهرت لأول مرة في التاريخ البشري في الوثيقة العراقية التي تنقل لنا إصلاحات الملك (اوركاجينا) [١]. أما في عهد الملك البابلي حمورابي فلقد وضع قانونه المسمى بشريعة حمورابي في ١٧٩٢ . ١٧٥٠ق.م وكان يضم (٢٨٢) مادة إذ تضمن في مواده الكثير من حقوق الإنسان[٢] فضلا عن ذلك ظهرت عدة قوانين كانت تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية في بلاد الرافدين ومن هذه القوانين، قانون اشنونا وقانون اورنمو وغيرها [٣] .

وفي الحضارة المصرية الفرعونية كان عندهم رسم اله الشمس الذي حكم مصر واخضع أهلها لقانون جاءهم به من السماء يقوم على العدل والحق والصدق وخضع له الحاكمون طويلا وذلك منذ الأسرة الأولى الى الأسرة السادسة الحاكمة،وفي عهد الأسرة الثامنة عشرة انشقت مجالس للبلاد تحكم بالعدالة، ،وجاءت فترة اخناتون بنوع من التوحيد ودعا الى السلام والتسامح والرحمة والى العلم للجميع دون تمييز،كما قدم المعلمون المصريون والحكماء القدامى في اطار التعليم والتربية كثيرا من المثل المرتبطة بحقوق الإنسان كتبت للشعب على قطع من الخزف والحجر [٤] .

وتعتبر الحضارات الشرقية كالصينية والهندية من الحضارات التي اهتمت بحقوق الإنسان والعلاقات الإنسانية اذ جعلت هذه الحضارات ارتباطا وثيقا بين التعاليم الدينية والنظرة الى الإنسان وحقوقه. فالهندوسية التي ظهرت في الفترة(١٥٠٠-١٣٠٠ق.م) وانتشرت من الهند الى مناطق ومجتمعات جنوب شرق آسيا استندت في قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان الى بعض النصوص المقدسة الخاصة بها وهي النصوص التي نسبت

---

(١) د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط٣ ، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد ،١٩٧٧، ص١٤.

(٢) مصطفى إبراهيم ، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بيت الحكمة ، العراق ، بغداد ،١٩٩٨،ص٦و٧.انظر كذلك: د.بهنام ابو الصوف،قراءة في المضمون القانوني للشرائع الوافية نبذة تاريخية،جملة دراسات قانونية،بيت الحكمة،العدد/٢، ٢٠٠٠،ص٥

(٣) حسن مصطفى اليأس، حقوق الإنسان بين الفلسفة والأديان،جمعية الدعوة الإسلامية العالمية،ب-ت،بنغازي،ليبيا،ص٣١-٣٤.

(٤) المصدر نفسه،ص٣٢.

إلى(الإله الهندوسي) او الى أعماله ولاسيما تلك المرتبطة بالخلق. ومن الهند انطلق بوذا(٥٦٠-٤٨٠ق.م)الذي لم يدع دينا وإنما حلولا عملية للحياة وانتشرت تعاليمه في الصين واليابان وفي جنوب شرق اسيا،فقد جاء في تعاليمه الكثير من مبادئ المساواة والحرية ونشر العدالة . اما في الصين فقد تجلت حكمة كونفوشيوس(٥٥٠-٣٧٩ق.م) في نشر العدل والدعوة الى الإخاء العالمي والأمن والسلام بين الناس وشدد هذا الفيلسوف الصيني في تعاليمه على خدمة الانسان للإنسان أيا كان ورأى ان الظلم هو رذيلة الرذائل[١] .

أما في المدن اليونانية فالتاريخ يحدثنا أن أثينا قدمت للعالم في عصر بروكليس مثلاً للمدينة التي يعيش فيها المواطنون أحراراً متساوين، الشعب يمارس السلطة بنفسه دون أن يعهد بها إلى ممثلين ولم يكن لإرادة الشعب من معقب في كل ما يخص المدينة، وقد سمى هذا النظام باسم الديمقراطية [٢]. أما بالنسبة للإمبراطورية الرومانية فقد شهدت مولد ظاهرة مهمة كان لها أثرها الكبير في نشأت الحقوق والحريات العامة وهي "فكرة القانون الطبيعي"، التي جاءت نتاج عن ما يسمى (بقانون الشعوب) [٣]ويعتبر القانون الطبيعي الأساس الفلسفي لفكرة حقوق الإنسان. لإقراره مجموعة من القواعد العقلية الخلقية السامية التي فطر الناس عليها سابقة على كل قانون وضعي يحكم المجتمعات البشرية، تمثل العدل وتعبر عن القيم الخلقية العليا، وهي مصدر الشرعية في الحقوق التي يطالب بها الإنسان .

ويتبين لنا من بعد هذا الاستعراض لحقوق الإنسان في العصور القديمة أن هذه المجتمعات قد عرفت حقوق الإنسان ولكن بصورة ضعيفة قياساً بالتطور المتصارع من

---

(١) حسين جميل . حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦،ص٢٣.

(٢) حسام عبد الأمير خلف، دور المنظمات الدولية في حقوق الإنسان رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،٢٠٠ ، ص٢٩.

(٣) خالد سعيد توفيق العالم الثالث وقضايا حقوق الإنسان في ظل الوضع الدولي الجديد ، أطروحة دكتورا ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١١.

قبل المجتمع الدولي في الاهتمام بحقوق الإنسان ولكن مما لا يمكن نكرانه، أنها قد ساعدت في وضع حجر الأساس الذي قد بنيت عليه الاهتمامات اللاحقة بهذه الحقوق.

وأولت الديانات والشرائع السماوية التي ترتبط بمصدر السماوي،الإنسان وحقوقه اهتمامها الأول فقد حفلت كتبها المقدسة بحقوق وواجبات نخص الإنسان واعتبرها إتباعها حقوقا من صنع خالق فهي مقدسة لايجوز مسها، ولهذا السبب فقد حفلت الكتب السماوية المقدسة بقوانين وتشريعات تبين ماعلى الإنسان من واجبات وماله من حقوق [١] أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الأمة الإسلامية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين من بعده كانت من أسبق الأمم في السير عليه [٢]. وتعتبر "حقوق الإنسان في الإسلام حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي لا تقبل الحذف ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها"،[٣]. أن الإسلام جعل من تقرير حقوق الإنسان جزءً من عقيدة سماوية ورسالة شاملة، فلقد أهتم الإسلام بكرامة الإنسان وفضله على سائر المخلوقات، وتجلى ذلك بقوله تعالى (ولقد كرمنا بني أدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) [٤] وتتمثل حقوق الإنسان في العصور الوسطى بعدد من الوثائق والقوانين التي صدرت في عدة دول لذلك جاءت حقوق الإنسان بصيغتها الراهنة تعكس منظاراً غربياً ذا أفاق عالمية لا يتعارض مضمونها مع المنظار العربي والإسلامي لحقوق الإنسان من حيث الإطار العام لصيانة كرامة الإنسان وحقوقه[٥]. ويمكن أيراد أهم هذه الوثائق عن حقوق الإنسان فيما يلي:.

---

(١) Collogue international- Lesdroits de theme enlslam .commission .international de Jurist's, Geneva, 1982.P.4-11

(٢) محمد الغزالي ، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ط٣ لسنة ١٩٨٤ ص٧

(٣) د. عبد العزيز محمد سرحان ، المدخل لدراسة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية والدساتير العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص٤٦ .

(٤) رضوان زيادة ، الإسلاميون وحقوق الإنسان ، كتاب حقوق الإنسان العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي . العدد /١٧ ، السنة ٢٠٠٢ ، ص١٤٠ .

(٥) سورة الإسراء (الآية ٧٠).

• الوثائق الصادرة في بريطانيا.

• ميثاق العهد الأعظم أو الماكنا كارتا (Magina–Carta) الصادرة عام ١٢١٥[١].

• عريضة الحقوق (١٦٢٨) التي صدرت في عصر الملك شارل الأول من أل ستيورت، [٢]

• قانون تحرير الجسد:. الذي أصدره الملك جان الثاني من أل ستيورت في عام ١٦٧٩ [٣].

• وفي الولايات المتحدة الأمريكية: صدرت وثيقة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦ وتضمنت ديباجتها إشارات واضحة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية [٤].

• الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن[٥].

ويعد هذا الإعلان من الوثائق الوطنية المهمة في تاريخ البشرية الخاصة بحقوق الإنسان حتى عصرنا الحاضر.فمنذ بداية القرن الماضي وجدنا من الفقهاء من يقول (بأن الفرد . يتمتع بشخصية دولية لأن الإنسان . على كل حال . هو غاية كل الأنظمة وما وجدت الدول ولا المجتمعات ولا المنظمات ألا لتحقق له إنسانيته، أو لتكفل له أحسن سبل العيش، وأنه يجب أن تتفق كل القواعد القانونية مع الطبيعة العاقلة للإنسان) [٦]. ولقد دافع عن وجهة النظر تلك المدارس الموضوعية بشكل عام والمدرسة الاجتماعية بشكل

(١) باسل يوسف في سبيل حقوق الإنسان ، دار الشؤون الثقافية للطباعة ، العراق ، بغداد ،السنة ١٩٨٨ . ص١٤.

(٢) مصطفى إبراهيم ،مصدر سابق . ص٧ .

(٣) د. محمد سعيد مجذوب ، مصدر سابق ص٣٨.

(٤) مصطفى إبراهيم ، مصدر سابق ص٧.

(٥) صلاح حسن الربيعي ، مصدر سابق ص٤٩.٥٠.

(٦) محمد سعيد مجذوب ، مصدر سابق ص٤٥.

خاص والتي ترى أن الجماعة الدولية ليست في النهاية ألا جماعة بشرية تتركب من الأفراد[١] .

لذلك بدأ على المستوى الدولي الاهتمام بحقوق الإنسان بصورة تدريجية من خلال أقامة تنظيمات عالمية، ففي عهد عصبة الأمم (١٩١٩) كان الاهتمام بحقوق الإنسان ضئيلاً إذ لم يتضمن العهد نصوصاً خاصة بتقرير الصفة الدولية لحماية حقوق الإنسان، وذلك إذا ما استثنينا ما جاء في العهد، من التزام أعضاء العصبة بأن يعاملوا بصورة عادلة الشعوب التي تقطن الإقليم الخاضعة لإدارتهم، وأيضاً النص على احترام حقوق الشعوب التي تسكن الإقليم التي وضعت تحت نظام الانتداب[٢]. ولم يشهد المجتمع الدولي ألا عدداً ضئيلاً من المعاهدات والاتفاقيات التي أنصت على مكافحة الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والمتمثلة بالرق والاتجار بالرقيق.

أما في عهد الأمم المتحدة فقد اهتمت منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ بموضوع حقوق الإنسان، حيث نصت ديباجة الميثاق الصادرة عنها على تأكيد الأيمان من جديد بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، بالإضافة إلى الفقرات الخاصة بحقوق الإنسان في الميثاق[٣].وكان من جهود المنظمة في مجال حقوق الإنسان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي لم يتحدد في إقراره للحقوق الفردية فحسب وإنما اهتم في التوسع بحقوق المجاميع الإنسانية مؤكداً الجوانب الروحية والمادية معاً. وقد اكتسبت نصوصه الصفة القانونية المنشأة للحقوق والحريات العامة، عندما أخذت بها الدساتير والقوانين الوضعية للدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة[٤].وكذلك صدور الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ وغيرها من الاتفاقيات

---

(١) د. جعفر عبد السلام علي ، تطور النظام القانوني لحقوق الإنسان في نطاق القانون الدولي العام ،كتاب أزمة حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، لسنة ١٩٨٩ ص٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(٣) د. عبد العزيز محمد سرحان ، المدخل لدراسة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، القاهرة ،ط١،١٩٨٠ ص٧٤.

(٤) حسام عبد الأمير خلف، مصدر سابق،ص٣٧، للمزيد أنظر نص ميثاق الأمم المتحدة.

الخاصة بحقوق الإنسان.وإنشاء لجنة خاصة لحقوق الإنسان [١]. مهمتها حماية حقوق الإنسان والتعريف بها بالإضافة إلى لجان خاصة بمجالات معينة من حقوق الإنسان .

أما على المستوى الإقليمي فقد بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان على صعيد جميع القارات. فعلى المستوى الأوربي أقام المجلس الأوربي لحقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان، [٢] .وعلى المستوى الأمريكي تم أنشاء اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان [٣].أما على المستوى منظمة الوحدة الأفريقية فقد صدر الميثاق لأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١ وتم أنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان من أجل حماية هذه الحقوق والسهر على احترامها.أما على المستوى العربي فقد أنصب الاهتمام بحقوق الإنسان على مستوين:

• رسمي في أطار جامعة الدول العربية، ففي أطار الجهود الحكومية الرسمية قد تشكلت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان حسب قرار جامعة الدول العربية في ١٩٦٨/٩/١٣.

• الجهود غير الحكومية، تمثلت في عقد ندوة للفترة من ١٨ . ٢٠ أيار ١٩٧٩ صدر عنها مشروع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان، وانبثقت عن الندوة (اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي[٤] .

يظهر لنا مما تقدم الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بحقوق الإنسان، الذي أصبح احترامها وحمايتها مظهراً من مظاهر التقدم والرقي في المجتمعات.

ثالثا: واقع ثقافة حقوق الإنسان في ظل الظروف العربية الراهنة.

ان قضية حقوق الإنسان أصبح لها أهمية متزايدة في ظل الوضع الدولي الراهن وعدت انتهاكات مخلة بالسلم والأمن الدوليين ومن دون توفر ضمانات لحماية حقوق

---

(١) سعد عدنان عبد الكريم، رقابة الهيئات المستقلة لضمان حقوق الأفراد ،أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ،١٩٩٩ص١٤.

(٢) حسام عبد الأمير خلف،مصدر سابق ،ص٣٨ .

(٣) د. الشافعي محمد بشير ، قانون حقوق الإنسان ، ذاتيته ومصادرة ، مجلد حقوق الإنسان مجلد (٢) أعداد محمود شريف بسيوني وآخرون ، دار العلم للملايين للطباعة ،بيروت ،ط١ السنة ١٩٨٩ ،ص٣٤.

(٤)د. يوليانا كوكوت ، النظام الأمريكي الدولي لحماية حقوق الإنسان ،مجلد حقوق الإنسان مجلد الثاني أعداد محمود شريف بسيوني وآخرون ، دار العلم للملايين للطباعة ،بيروت ،لبنان ،ط١ السنة ١٩٨٩ ،ص٣٧٥.

الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، تظل التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الإقليمية مجرد نصوص نظرية لا قيمة لها في الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية فضلا على ان الحكومات على الصعيد الواقعي لحقوق الإنسان هو المعيار الأساسي في استناد ذلك الحكومات في سلطتها في الإدارة الشعبية بل مدى انبثاقها من الشعب وبالتالي أيمانها بحقوق الإنسان[١] .

لازالت حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي حركة وليدة وجديدة ، ومنذ ما يقارب أكثر من خمسة عقود من الزمن لم يكن هناك جمعية واحدة لحقوق الإنسان في الوطن العربي . والجامعة العربية التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ كمنظمة إقليمية ، مثلث العرب لم يتضمن ميثاقها أية إشارة لحقوق الإنسان ، ومرد ذلك يعود إلى أن الشعب العربي – والعراق منه – عاش قرونا طويلة من الاستبداد السياسي والتخلف بفعل الاحتلال العثماني والأوربي فيما بعد ، لذلك كان اقل المناطق تأثرا واستجابة لنهوض حركة حقوق الإنسان .

في حين أن العالم المعاصر شهد ويشهد تحولات مستمرة وسريعة التقدم وفي مجالات متزايدة التنوع في العلوم الصرفة والإنسانية في ظل صيانة وضمان حقوق الإنسان وتطبيقها، يترافق ذلك وكثافة المبادلات والتأثيرات فيما بين الثقافات . وأمام هكذا تحولات ، فالواجب الوطني يضع مسؤولية كبيرة على عاتق مؤسسات التربية والتعليم في العراق ومنها الجامعة في النهوض بنشر ثقافة حقوق الإنسان من اجل مواكبة تطور النظم السياسية في العالم المعاصر، وهذه المسؤولية تتطلب تضافر الجهود من أجل انجازها كونها مهمة مزدوجة تدخل في عداد تحديات المستقبل[٢] .

ان حقوق الإنسان لائحة تراعي شؤون المضطهدين في حياتهم لأسباب اجتماعية وسياسية وفكرية او غيرها وان المجتمع العربي اليوم بأمس الحاجة لحقوق الضحايا واليتامى والأرامل والمشردين والمهجرين ولحقوق الطفل والمرأة والشيخ الكبير لكل من

---

(١) سعد عدنان عبد الكريم ،مصدر سابق ، ص ١٥.

(٢) رياض.د.رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها – مضامينها – حمايتها، بغداد ٢٠٠٥،ص١٠٧.

يشعر بالغبن والحيف والاضطهاد والظلم بل حتى من يعاني العبارات الجارحة والتمييز العرقي والطائفي[١] .

ان مسالة حماية حقوق الإنسان ونشرها لن تحقق الأ من خلال الضمانات اللازمة لها وتوفير الضمانات على الصعيد الوطني والصعيد الدولي.ولهذا نجد ان الوطن العربي لم يشهد تطورا ايجابيا في حركة حقوق الإنسان وحرياتها الأساسية على الرغم من تعدد الترتيبات والمواثيق الدولية والقانونية التي اهتمت بها اذ نجد ان عزوف بعض الأقطار العربية عن التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها العهدان الدوليان للحقوق المنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقيات العربية لحقوق الإنسان واستمرار حالة الطوارئ وظاهرة الاعتقالات بسبب الرأي السياسي وتوسيع المحاكم العسكرية[٢] .

ولقد اثبت هذا الوضع ان الوسيلة النموذجية والصحيحة لضبط حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان والفوضى التي يعيشها المجتمع العربي في اغلب بلادنا مثل (العراق،سوريا،فلسطين،ليبيا،اليمن،مصر،السودان،صومال،جيبوتي،الجزائر،تونس....الخ) لا تأتي في تجيش قوة كبيرة من الجيش والشرطة بل في مجتمع يربى وينشأ أبناءه على الوعي بحقوق الإنسان واحترامها فضلا على تطبيقها في مجتمعاتنا العربية بصورة مقبولة بوساطة ضغوط الضوابط الاجتماعية غير الرسمية[٣] .

إلا انه وفي ظل الأوضاع السيئة والانتهاكات المتكررة التي مازالت تمارس ضد المواطنين في هذه الأقطار من قبل الأجهزة الحكومية لم يكن أمام المواطنين سوى الفرار واللجوء والهجرة إلى دول الجوار او الى مختلف مدن العالم[٤] .

---

(١) د.محمود صالح الكردي،الجامعة ونشر ثقافة حقوق الإنسان،بحث منشور على موقع مركز جيل لحقوق الإنسان،بيروت،٢٠١٣.

(٢) أسامة محمود، ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الموصل،كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،الموصل ،العراق،٢٠١١،ص١٢٥.

(٣) د. لاهاي عبد الرحمن،مقدمة في علم الاجتماع،جامعة بغداد،كلية الآداب،٢٠٠٨،ص٢٥٥.

(٤) فرانسيس فوكومايا،التصدع العظيم الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي،ترجمة عزة حسين كبة،بيت الحكمة،بغداد،ط١،٢٠٠٤،ص٣٦.

وأخيرا فان حقوق هي غاية كل مجتمع وان المجتمع في أيدي جميع أعضائه وان المجتمع للجميع ويتسع للكل بجميع ميولهم واتجاهاتهم وهو الوحيد القادر على حمايتهم بسياق القانون الذي هو أساس العقد الاجتماعي،فالمجتمع القوي الصحيح هو الذي يعطي تشكيلات سياسية حزبية دينية سليمة،وهذه التشكيلات السياسية مهما كانت أهدافها سامية وراقية لا يمكن ان تعطي مجتمعا بالمفهوم القانوني،ولكنها تستطيع ان توفر مقومات ومناخا للإرادة الحرة التي ينبع منها المجتمع وبعدها يكون الخلاف بين الأحزاب على من يقدم أكثر الفوائد لمجتمعه،وتتناغم جميعا العالم العام الذي هو غاية مقدسة[١] .

يتفق الكثير من المحللون والباحثون في كثير من الأحيان السياسيون على توصيف البيئة الحقوقية العربية بوصفها لم توفر ولا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد او الجماعة المختلفة وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية منذ عتبة الاستقلالات السياسية،ألا أن معرفة الحقوق السياسية لا تنفصل عن معرفة الحقوق الاجتماعية وان منظمة الحقوق هي التي تساعد على تكوين المواطنين والمحافظة على حقوق الإنسان من خلال تعميق الانتماء الوطني[٢] .

وان كان البحث في البيئة الحقوقية من أهمية قصوى كإطار ضروري مساند لقيام مجتمع مدني قائم على احترام حقوق الإنسان فذلك لان الديمقراطية هي شرط أساسي لتامين فرص قيام مجتمع مدني باعتراف جميع الباحثين لا تستقيم كممارسة اجتماعية إلا في ظل قوانين وأنظمة تسمح للأفراد في البيئة الحقوقية باعتبارها شرط وتجليا لها في إن واحد فليس من ديمقراطية خارج بيئة حقوقية سليمة،ولا معنى لبيئة حقوقية دون ممارسة ديمقراطية حقيقية[٣] .

---

(١) د.كرم حميد،حقوق الإنسان بعد الاحتلال الأمريكي/أسامة ص١٢٧ منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان،٢٠٠٧،ص٧.

(٢) د.سليم باشا،مجتمع الحادي والعشرين،مؤسسة الضياء السعودية للنشر الرياض،٢٠٠٦،ص١٤٨.

(٣) فهيمه شرف الدين،المجتمع العربي وعوائق تكوين المجتمع العربي،جملة المستطيل العربي،العدد/٢٧٨، ٢٠٠٢،ص٤٢.

ينبغي أن نشير إلى أن من ابرز معوقات المجتمع الديمقراطي هو مبدأ المساواة والحرية والمواطن الذي يشكل الأساس في بناء الدولة المعاصرة[١] .

فحق المشاركة للجميع تلك تقود الى انجازات القرارات الجماعية بل وحق تولي المناصب العامة،بفضل المساواة أمام القانون والاعتراف بأفضلية المميزات الفردية المكتسبة لكي تكون قاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب بدون أي اعتبارات،لتلك المتمثلة بالقومية الطائفية والحزبية[٢] .

وعلى الرغم من النداءات وتعالي الصرخات التي تنادي بالديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان في الوطن العربي ما زالت الديمقراطية غائبة عن مجتمعاتنا و تحتد الشكوى وتشتد صرخات الألم من استمرار وضع يتم فيه كبت الإنسان العربي وحرمانه من التمتع بحقوقه وحرياته وهنالك من يذهب بعيدا فيرد الكوارث التي ألمت بالمجتمع العربي في السنين الأخيرة إلى حرمان المواطن من التمتع بحقوقه وحرياته الأساسية[٣] .

وتتصدر قضية حقوق الإنسان معظم التحليلات النقدية التي يعالجها الفكر الاجتماعي والسياسي وتذهب هذه التحليلات في معظمها الى جعل حضور هذه القضايا او غيابها مفتاحا لفهم الأزمات السياسية التي تعصف بالمجتمع العربي، وهي تذهب الى ابعد من ذلك فتجعل من هذه القضايا سببا رئيسيا وفي بعض الأحيان تعد السبب الرئيسي الأول لتخلف المجتمعات العربية[٤] .

ان نشر ثقافة حقوق الإنسان من شأنها أن تساعد عل تغيير هذه الأوصاف المختلفة.لذا فان أهم المجالات التي يمكن التطرق إليها من اجل التعرف على أهمية ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية هو التربية على حقوق الإنسان،اذ نشهد اليوم مسألة التربية

---

(١) د.محمد عبد الجبار،مشاكل الديمقراطية والمجتمع العربي في الوضع العربي،جملة المستقبل العربي،العدد/١٦٧، ١٩٩٣،ط٤٤١.

(٢) برهان غليون وآخران، حول الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت،١٩٩٤،ص٨١.

(٣) د.محمود سالم السامرائي،المواطن والديمقراطية،مجلة دراسات إقليمية العدد/١٣/٢٠٠٩،ص٢١.

(٤) د.هشام شرابي،النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية ط١،بيروت،١٩٩٠،ص٢٢١.

على حقوق الإنسان وإدماج المضامين الإنسانية لحقوق الكانسان حضورا كبيرا في مختلف المحافل العلمية والسياسية في العالم المعاصر ويأتي الاهتمام المتنامي اليوم لقضية التربية على حقوق الإنسان على تامين الأحداث الدموية التي تشهد تناميا لا حدود له في مختلف أنحاء العالم(١) .

لقد أدرك الساسة والمفكرون من مختلف ألمشارب والمنازع أن حقوق الإنسان لا يمكن ألا من خلال التربية التي تمنحها حضورا قيما في عقول الناس ووجدانهم لذلك أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين الناظمة لها،ومن ثم فان هذه الحقوق يجب ان تتأصل وتتجذر في الأعماق الوجدانية للإنسان،كي تصبح حقيقة سلوكية ضاربة في الحياة الاجتماعية والثقافية،فالتربية هي وحدها التي يمكنها ان تحول هذه الحقوق الى طاقة ثقافية حية تفعل فعلها في عقول البشر وأنظمة إدراكهم وفي أنماط سلوكهم وانطلاقا من هذه الحقيقة التربوية أخذت المجتمعات الإنسانية والدول العمل على تطوير أنظمتها التعليمية في اتجاه تأصيل حقوق الإنسان وقيم التسامح،ويلاحظ المراقبون أن الأنظمة التربوية في العالم العربي تعاني غيابا واضحا للتربية على حقوق الإنسان وما تزال هذه التجربة تتلمس خطواتها الأولى في بعض البلدان العربية،حيث يبدو أن غياب التربية على حقوق الإنسان يولد انعكاسا لتصلب الأنظمة السياسة الشمولية التي تمنع آية محاولة لإدخال حقوق الإنسان إلى مدارسها ومؤسساتها آو إنها تدخل أو تخطط لاندماج حقوق الإنسان في مناهجها ولكن يقع ذلك تحت تأثير الأحداث العالمية المشبعة بالعنف وتحت ضغوط توجه عالمي يعمل على تأصيل ثقافة السلام لحماية المجتمعات من مخاطر العنف والاضطهاد(٢) .

إذ أن تعليم البشر من أهم موارد المجتمع الثقافي والتربوي واستثمارا أكيد الربح ومضمون النتائج فان الدول المتقدمة تنظر الى تعلم الطفل على انه رأس المال تظهر

(١) د.علي سعيد وظفه،إشكالية التربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي الكويتي،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،العدد/١٥٣،٢٠٠١،ص٢٩٢.

(٢) أسامة محمود حامد، مصدر سابق ،ص١١٧.

نتائج استثماره مستقبلا لذا ينبغي المحافظة عليه ليلعب دورا في رقي الأمة وتقدمها الحضاري[١] .

ان التربية على حقوق الإنسان ليست هي تربية معرفية بل هي تربية قيمة بالدرجة الأولى فاهتمام التربية بالجانب العرفي لا يعد قصدا نهائيا من هذه التربية،فهي تتوجه إلى قناعات الفرد وسلوكياته،ولعل ذلك ما يسمح باستنتاج إن التربية على حقوق الإنسان ترمي إلى تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترام حقوق غيره[٢] .

وفي ضوء ذلك يمكن القول ، إن انتفاضة شعوب العديد من الدول العربية ضد حكامها فيما سمي بالربيع العربي مطلع ٢٠١١ – ٢٠١٢ خير مثال كرد فعل شعبي وطني رافض لتلك النظم السياسية العربية نتيجة تغيبها لحقوق الإنسان وحرمان المواطنين من التمتع بها ؛ في ظل تزايد أعداد السكان وتصاعد معدلات البطالة وصور الحياة التي أفصحت عنها الثورة المعلوماتية والقنوات الفضائية ووسائل الاتصال الحديثة في عالم الشمال بالمقارنة إلى ماهر واقع الحال المزري في بلدان العربية ،كل ذلك شكل حافزا للمطالبة بحقوقهم المهدورة من قبل حكوماتهم والانتفاضة عليها ،هذه الانتفاضات ربما سجلت الخطوة الأولى على درب ثورة حقوق الإنسان إن جاز التعبير[٣] .

ومع أهمية ما تقدم ، فلابد من الإقرار بأن مفهوم حقوق الإنسان كان غائبا عن الساحة السياسية والثقافية العربية ولقرون عدة من الزمن بفعل ما تعرضت له من اختلالات خارجية ؛ ترافق هذا الغياب مع مرحلة حروب التحرير الوطنية التي ركزت على مطلب الاستقلال مطلع القرن العشرين وما أعقبها ، ثم عملية تدعيم الاستقلال الوطني وتشكيل الدولة الحديثة ، كل ذلك يدفع الى الاعتراف بكل صراحة وجرأة : إن سبب فشل

(١) المصدر نفسه،ص١١٨.

(٢) د.عمارة رمضان، دليل المدير في التربية على حقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان،تونس،٢٠٠١،ص١٣.

(٣) د.محمود صالح الكردي،مصدر سابق.

النظم السياسية العربية كان راجعا الى إهمالها القضية الأساسية التي لايمكن أن تنجح بدونها وهي قضية حقوق الإنسان العربي فيما عليه من واجبات وماله من حقوق [١] .

ومما يؤكد ذلك أن قدرا كبيرا من أسباب الهزائم العسكرية والسياسية التي أصابت النظم السياسية العربية ؛ فضلا عن اليأس الذي خيم على نفس المواطن العربي ، إنما يعود أساسا الى حرمان هذا المواطن من عدد كبير من حقوقه وحرياته الأساسية ، أو وقوعه تحت وطأة الخوف الدائم من فقدان الحد الأدنى المتوافر له من بعضها ؛ فضلا عن القصور الذاتي الذي تميزت به الحركات والأحزاب السياسية العربية والأخطاء التي ارتكبتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين [٢] .

رابعا:أهداف نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

بعد التغيرات التي حصل في بعض الأقطار العربية يتردد يوميا العديد من المفاهيم منها ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية،والحرية الرأي،قبول الأخر،التعايش السلمي،التداول السلمي للسلطة ....الخ، التي وان كان الشعوب العربية ترددت على إسماعها مرارا هذه المفاهيم،إلا انه لايهتم ما تعنيه هذه المفاهيم وما أثرها على حياة الإفراد.ولا يعني هذا ان السبب يعود الى قصور في فهم الإفراد لهذه المفاهيم من الناحية النظرية،وإنما هناك نقص في كيفية تطبيقها على ارض الواقع وانعكاساتها على حياة الأفراد،بمعنى كيفية توظيفها في خدمة المجتمع[٣] .

هذا النقص يعود الى الثقافة التي كانت سائدة،وهي ثقافة باتجاه واحد وموجهة لتحقيق أهداف معينة،وبالتالي فانه لا تسمح بالاطلاع على غير ما تحتويه هذه الثقافة او تسمح بالاطلاع عليه.واليوم أصبح من الضروري ليس فقط تناول هذه المفاهيم بالبحث والتحليل واختيار ما يناسب منظومة قيمنا العربية الإسلامية فحسب،بل يتوجب علينا

---

(١) د. محمد أركون ، الإسلام وحقوق الإنسان ، ترجمة وتقديم : هاشم صالح ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد ٦٣ – ٦٤ كانون الأول / كانون الثاني ١٩٨٩ – ١٩٩٠ ، ص٦ .

(٢) د. منذر عنبتاوي ، دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان ، في : علي الدين هلال وآخرون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٢٧٧.

(٣)احمد عبد العزيز الانباري،ثقافة حقوق الإنسان في العراق،٢٠٠٦/١٠/١٢،جامعة بغداد،على الموقعwww.iraqwritera@ yahoo.com

ابتكار الأساليب الناجمة لتطبيقها على واقع الفرد وصولا لجعلها سلوك الفرد العربي في تعاملاته اليومية،وهذا الغاية لا تتحقق الا بنشر ثقافة حقوق الإنسان في عالمنا العربي وتعزيز الإيمان بهذه الثقافة والتي من خلالها يمكن ان نصل الى صيغة مناسبة لنا كمجتمع عربي إسلامي لتضيفها وبالتالي ستكون حافزا نمو مزيد من العطاء والقدرة على الابداع[١].

لذلك ثمة أهداف وغايات عديدة ترمي الى تحقيقها من خلال الدعوة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وهي:

١.تعميق الإيمان بالكرامة الإنسانية وان الإنسان قيمة عليا في المجتمع.

٢.بناء جيل يؤمن بثقافة السلام ونبذ كل أشكال العنف.

٣.بناء جيل يشعر بالمسؤولية التشاركية اتجاه مجتمعه وخدمة شعبه.

٤.بناء جيل يؤمن بتقبل الآخر وحق الأخر في أبداء رأيه.

٥.إيجاد جيل يؤمن بثقافة التنوع ويعتبرها شيء أساسي للتطور والإبداع.

٦.بناء بيئة تستوعب عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي[٢] .

خامسا:العوامل المعوقة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

في الحقيقة هناك جملة من عوامل او معوقات تواجه عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان وتطبيقها في البلدان العربية والتي تؤثر فيها وتهدد مستقبلها السياسي والاجتماعي، ومن اجل الوقوف على تلك المعضلات أو المشاكل،يمكن تحديدها بالعوامل الآتية:

١- العوامل الاجتماعية والثقافية.

إن أشكال التخلف الاجتماعي والثقافي تظهر في أكثر من زاوية على صعيد البلدان العربية ويمكن التركيز على أكثرها تماسا بقضايا حقوق الإنسان فهي تبرز عموما في هذه المجتمعات في سيادة حالة الجهل والأمية وانتشار الأمراض الصحية والاجتماعية. وتعد الأمية وتدني التعليم من الصفات الملازمة والمميزة لكثير من أبناء البلدان العربية وتعد

(١) المصدر نفسه.

(٢) أسامه محمود حامد,مصدر سابق ,ص١٦.

من اكبر عوامل التخلف والتأخير في مجالات الحياة وهي الان متفشية في كثير من المجتمعات العربية وبنسب عالية[١] .

لان حرمان المجتمع في اي بلد من التعليم سواء كان ذلك بسبب ضعف الإمكانات والقدرات الوطنية اوبسبب عدم توفير القرار السياسي بتعميمها سوف يشكل عائقا أمام رغبة الأفراد في التخلص من مشكلة الأمية وبالتالي بعد ذلك بمثابة حرمان الفرد من حق من حقوقه الأساسية وهو المتعلق بالتعليم وكسب المعرفة[٢] .

فضلا عن ذلك هناك مشكلات ثقافية نجدها في عمق المجتمع ذاته ومنها الوعي،على الرغم من أن قضية حقوق الإنسان مسألة اجتماعية وسياسية وسلوكية وقانونية ان الأجهزة التعليمية والإعلامية لم تهتم بها الا في حدود ضئيلة[٣].بالإضافة إلى ذلك هنالك مشكلات أخرى واجهت الأنظمة العربية وفي مقدمتها الحروب والنزاعات وما نتج عنها من تدمير وهدم في البناء الاجتماعي لتلك الشعوب مما أدى إلى ضياع وفقدان كثير من حقوق أفرادها بسبب تلك السياسات [٤] .

ومن العوامل الأخرى الذي تعوق عملية نشر ثقافة حقوق والتي ثبت علميا ان الفوارق بين البشر تعود الى العوامل الثقافية الفكرية والفروق القائمة على أساس بيولوجي لاتزال قائمة وما يزال البعض ينقلها لتبرير مواقف او تسويغ أنماط سلوك بما فيها التحكم والاستئثار بالسلطة[٥].

على سبيل المثال لا الحصر إهمال دور الإفراد ذكورا كانوا او إناثا مثلا وعوامل التمايز بين الجنس التي تعمل على تكريس التخلف الذي يدفع الى عدم استقرار البلدان العربية

---

(١) نورمان فرحان،التعددية السياسية في العام العربي، مجلة الوحدة ،العدد/٦٩، ١٩٩٢،ص١٥٧.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص٢٢ .

(٣) د. رامز عمار، دور الإعلام والتعليم في حماية حقوق الإنسان من بحوث ندوة حقوق الإنسان العربي ، بيروت – معهد الإنماء العربي ١٩٩١/٦/١ ص٤٠٠ .

(٤) د.عدنان ياسين،الحروب والعنف من ابرز آليات الاقتصاد،مجلة دراسات اجتماعية،بيت الحكمة،العدد/٤٤، ٢٠٠٧،ص٣٤.

(٥) الدكتور رامز عمار،مصدر سابق،ص٤٠١

في جميع النواحي . [١] بالإضافة الى ذلك تعد أيضا العامل التنوع في التوزيع السكاني واللغات وغير ذلك التي تتكون منها الشعوب العربية من العوامل او الظواهر الرئيسية في الأزمات الاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في هذه البلدان، لان إشكالية التنوع الجنسي والعرقي والتنوع الثقافي في هذه البلدان يتحول الى مشكلة اجتماعية كبيرة تثير الفرقة والانقسام والاختلاف الاجتماعي والسياسي فيه بشكل كبير[٢] .

بالإضافة الى ذلك فان الكثير من المجتمعات في البلدان العربية تسود فيها العلاقات العشائرية والقبلية والعائلية والطائفية وهذه العوامل لاتشكل مناخا مناسب لتناول حقوق الانسان بشكل موضوعي[٣].

علاوة على ذلك ان حركة حقوق الإنسان لم تشكل بعد تيارا واسعا على المستوى الشعبي في كثير من البلدان العربية حيث ان الذين ينادون بها لايزالون ضمن النخبة في الغالب مما جعل حتى الان غير قادر على احتضان هذه الحركة .ومع ان هناك فكرا متقدما يعمل من اجل المطالبة بالحقوق والحريات الأساسية الاان مسألة حقوق الانسان وفق الصيغ التي تطرحها المنظمات الدولية لم تحتل الصدارة في الوعي بعد[٤].

وعلية يتضح من كل ذلك ان معظم الدول العربية تعيش في حالة أزمة ثقافية والتي تظهر من خلال قلة الوعي الثقافي والاجتماعي الذي يظهر بين الإفراد هذه الدول والتي تعكس حالة التخلف والفوضى السياسية الناجمة عن تقييد حرية الرأي والتعبير وتقييد حقوق الإفراد مما ينعكس وبشكل كبير على نشر وتطبيق ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع.

٢- العوامل الاقتصادية.

---

(١) د.قيس النوري ، المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي المنشورة في مجلة معهد البحوث والدراسات العلمية ، العدد ١٤ سنة ١٩٨٥ ، ص٣١٣ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ،مصدر سابق ، ص٢٢ .

(٣) الدكتور رامز عمار، مصدر سابق،ص٤٠٢ .

(٤) المصدر نفسه، ص٤٠٣ .

يلعب التخلف الاقتصادي دورا كبيرا في إضعاف البلدان العربية ، وهو مظهر من مظاهر تخلف المجتمعات الذي يحول دون إقامة مجتمع يتمتع فيه الإفراد بحقوقهم الاقتصادية ولان التخلف يحمل بين طياته معاني كثيرة ، فضعف الاقتصاد الوطني وفقدان القدرة على تامين حاجات الناس الى جانب مشاكل كثيرة تقود المجتمع إلى الحرمان والفقر والبطالة والفساد. وهي خصائص تمنع الإفراد من الاستفادة من مضمون المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تقضي ان (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصية[١] .

وعلى سبيل المثال يشير إحدى التقارير الدولية الى ان الفقر يترك أثرا كبيرا على نسبة كبيرة تقدر ما بين (٩٠-١٠٠) مليون نسمة من سكان الوطن العربي اي مايعادل نسبة ٣٤- ٣٨ % من سكانه [٢]. مع ذلك ان من اهم المطالب للمواطن هو توفير الحد الأدنى من المعيشة التي يسعى اليها الأفراد وما يتبع ذلك من حقوق فردية إضافية وجماعية ذات طابع اقتصادي كالسكن والأمن وطعام وفرص عمل . واعترافا منها بوجود مثل هذه العلاقة فقد جاءت تأكيدات العديد من المواثيق الدولية التي عالجت قضايا حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر او غير مباشر[٣] .

ومن العوامل الأخرى المؤثرة على الحقوق الإنسان في المجتمعات العربية هي قضية المراة ودورها دون مستوى الطموح لحد الان على الرغم من وجود بعض التشريعات الذي تؤكد على ذلك [٤]. وبشكل عام نجد ان نسب اشتراك المراة في قطاعات الاقتصاد المنتجة متدنية جدا اذا ما قورنت بنسبة اشتراك الرجل[٥] .

---

(١) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،من أعمال المنظمة العامة لحقوق الإنسان،نيويورك،١٩٩٨.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : القضاء على الفقر ، الأمم المتحدة ، نيورك ، أيار ، ١٩٩٧ ، ص١٨ .

(٣) SORENSON (women, s Employment patterns after marrage) ,Journal of marria and family vol.45 (1983) .pp 113- 121

(٤) أسامة محمود خليل، مصدر سابق،ص١٠٩ .

(٥) د.يحيى فايز الحداد ،المرأة والتنمية في الثمانينات، بحوث ودراسات الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٦٣ .

بالإضافة الى ذلك ضعف مشاركة المرأة في العمل.وغياب البرامج والمشاريع الحكومية في البلدان العربية التي تدعم المشاركة الفاعلة لها في المجال الاقتصادي وتميزها عن الرجل والدفاع عن حقوقها قليلة وغير مشجعة[١]. اذا ان أحد الأسباب الرئيسة لهذا الموضوع هو نسبة النساء خصوصا في مواقع التأثير واتخاذ القرار مازالت نسبة طفيفة جدا[٢].

. لقد اتضح من خلال دراسة اقتصاديات البلدان في العالم العربية الى ان اقتصادها يتسم بالتخلف بدرجة يتحول فيها الى ظاهرة تعم معظم بلدانه والتي تؤكد نظرية التبعية التي ترفض اعتبار التخلف حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ الأوربي[٣] .

وبالإضافة الى ذلك يمكن اعتبار قيام المؤسسات الصناعية والمشروعات الاقتصادية الرأسمالية الأخرى وامتلاك الصحف ووسائل الإعلام الأخرى من مجموعات قليلة من أصحاب رؤوس الأموال في بلدان العربية من العوامل التي تشكل قيودا على حقوق الإنسان وحرياته بما يقود الى حرمان الضعفاء اقتصاديا من قدر كبير من حقوقهم وحرياتهم ويتضح هذا الأمر في هذه البلدان بشكل بارز اذا فان الدعوة تتكرر أي انه السبيل الى تمتع الإفراد بحقوقهم وحرياتهم الشخصية والفكرية والسياسية مالم تقيد الحريات الاقتصادية التقليدية ويحاولون استخدامها وسيلة للسيطرة والتحكم [٤] .

فضلا عن ذلك فان الوضع الدولي القائم حاليا جعل للبلدان الرأسمالية نفوذا وقوة تمتد بإثرها ضد الحقوق والحريات في بلدان العالم النامية وكان المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في الفترة الممتدة من٢٢نيسان/ابريل .١٣ايار/مايو١٩٦٨ لاستعراض التقدم الذي تم تحقيقه خلال الأعوام العشرين التي أعقبت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق

---

(١) هيثم فيصل علي الاحبابي،مبادئ حقوق الإنسان والمرأة العراقية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية الآداب،قسم علم الاجتماع،٢٠٠٥،ص .

(٢) اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، تحرير ميشيل هارالا مبوس ، ترجمة د. إحسان محمد حسن ، د. عبد المنعم الحسني مراجعة ، د. عدنان ياسين مصطفى ، إبراهيم عبد الرزاق ، بغداد ٢٠٠١،ص٤٣ .

(٣) شارل عيساوي ، الجذور الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية بالشرق الأوسط ، ص٣٢ .

(٤) هيثم فيصل علي الاحبابي،مصدر سابق،ص١١٣.

الإنسان ولصياغة برنامج للمستقبل قد أشار الى ان (اتساع الثغرة بين البلدان المتقدمة و البلدان السائرة على طريق النمو في الميدان الاقتصادي يمنع أعمال حقوق الإنسان في المجتمع[١] .

٣- العوامل السياسية.

هناك عوامل عديدة تعرقل مسيرة حقوق الانسان في البلدان العربية ، فالمشاكل الناجمة عن الموروث الاستعماري للدولة حيث تسلم الشعب في عدد غير قليل من البلدان مؤسسة للدولة تتسم بضعف بنيتها وعدم مراعاة جغرافيتها السياسية لواقعها الاجتماعي المتعدد المتناقض بين طوائف وفئات اجتماعية ذات ميول واعراق مختلفة[٢] .

كما ان الاستعمار بصوره المختلفة كان وما يزال وراء الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم وكان إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي أقرته الجمعية العامة في ١٤كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠[٣] قد أكد ان شعوب العالم تحددها رغبة قوية في إنهاء الاستعمار بجميع مظاهره، وان استمرار قيام الاستعمار يعيق نماء التعاون الاقتصادي الدولي ويحول دون الإنماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب التابعة ويناقض مثل السلام ،وان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية[٤] .

وعليه تبقى مشكلة العديد من نظم الحكم في البلدان العربية من انها تعاني من مشاكل عديدة منها فقدانها لشرعيتها بسبب عدم مشروعية سلوكها الموصل بها الى السلطة وعدم قدرتها على التفاعل مع رغبات جماهيره[٥] .

فضلا عن تأثيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والسائدة على خلق التمايز السياسي بين فئاته وتهميش دور عدد كبير منها سياسيا او إلغاء بعضها – ويمكن ملاحظة أهم مظاهر التخلف في هذا الجانب وانعكاسه على اثار وتخلف حقوق الإنسان

(١) المصدر نفسه،ص١١٤.

(٢) هنري غريمان ، حركات التحرر الوطني يسار أفريقيا ، ترجمة د. صباح كعدان ، دمشق ، ١٩٩٤ .

(٣) هيثم فيصل علي، مصدر سابق، ص١١٣.

(٤) المصدر نفسه،ص١١٤.

(٥) غير دوري وآخرون، الأنظمة العربية لحقوق الإنسان ، العدد/٢٢ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص١٤٣ .

مما تحول دون احراز أي تقدم في مركزها[١] منها تخلف مستوى الوعي الثقافي لدى بعض النخب الوطنية لصعودها المفاجئ أحيانا وغير المشروع أحيانا أخرى وافتقارها الى الخبرة العامة .فضلا عن ان اغلب بلدان العربية تكون الهياكل الوطنية متخلفة عن مواكبة التطور السياسي فيها بالإضافة الى ان ضعف الفعالية السياسية لبعض التنظيمات الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بنشاط الدولة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية لوجود الانقسامات المجتمعية وعدم توحيد توجهاتها السياسية او اعتمادها على وسائل غير مشروعة . كما ان التفتيت الداخلي لعموم البناء الاجتماعي ومواجهة مشكلة ضعف او فقدان الاندماج الاجتماعي من السلطة[٢] .وعدم قدرة القيادة على استيعاب تناقضات المجتمع الداخلية مما ساعد على بروز الاتجاهات الانتقالية .بالإضافة الى غياب وتهميش دور القنوات التي تعزز العلاقة بين الدولة والمجتمع كمؤسسات المجتمع المدني ادى الى غياب المشاركة العقلية للجماهير في بلورة وضع القرار السياسي الذي يخدم الامة[٣] .

وعلى الرغم من تطوركثيرمن الشعوب والنظم في العالم فهنالك نظم في العالم العربي تأخذ بالنظم الديمقراطية نظريا او كشعارات براقة من اجل تجميل واجهتها امام الرأي العام،وان الديمقراطية في هذه الدول تعد شكلا ليس لها تطبيق على ارض الواقع اذ انها لا تعترف بحقوق مواطنيها ولذلك فان وجود مثل هذه النظم يعد عقبة في سبيل إقرار الحقوق السياسية هذا من جانب ومن جانب اخر فان عدم احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والصراع المحتدم عليها والتشبث بها أدى الى عدم استقرار النظم السياسية وظهور جماعات الضغط، وانعكس ذلك على المؤسسات السياسية، والبرلمانات مما يؤدي بالنهاية الى تعطيل عمليات التنمية وعدم القدرة على الوفاء بحقوق الشعوب[٤] .

---

(١) جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، محمد عزت حجازي وآخرون نحو علم اجتماع عربي سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط٧ ، بيروت ١٩٩٤ ، ص٧٤ .

(٢) الدكتور رياض هادي عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث مصدر ص٣٦٢-٣٦٤ .

(٣) هيثم فيصل علي الاحبابي،مصدر سابق،ص٤٢ .

(٤) د.محمد فهيم درويش،الشرعية الدولية لحقوق الانسان بين سيادة السلطة وحكم القانون،النسر الذهبي للطباعة،القاهرة،٢٠٠٧،ص١٦٧.

وكذلك فان واقع الأحزاب حاليا في بلداننا العربية بعيد كل البعد عن الواقع نلاحظ ان كثيرا منها عند صعودها للسلطة تغلق منابر الحوار والنقاش النزيه، وثم تجدها تتجه بسرعة الى احتكار المسؤوليات بأيدي فئة محددة من ذوي القربى والعشيرة والأتباع واصل الولاء لشخص هكذا قامت الحياة السياسية في كثير من البلدان العربية، واذ ان ما تشيعه هذه الأحزاب من نهج الولاء لدى أتباعها يشكل احد المعوقات الشديدة في الحياة السياسية،وهذا يؤثر بدوره على كبت حرية الأفراد(١) .

وكذلك تطرح أزمة المشاركة السياسية في المنطقة العربية عدة اثار سلبية تعرقل تطبيق ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي(٢) .

الا ان الدول العربية كدول غير ديمقراطية مازالت تفتقر بمعظمها الى الشرعية السياسية والدعم الشعبي،وهي باستمرار تطوع القضايا السياسية لصالحها،فأحيانا تغلب ايدولوجية الداخل ومصالح بعض الفئات من اجل استمرارها في الحكم وأحيانا أخرى تغلب الخارج،وقد لعبت الأنظمة بقضية المرأة كما لعبت بقضايا أخرى،ولا يزال صورة المرأة لدى الكثيرين تستند الى فرضيات غير منطقية والى تصورات واهية(٣) .

وفضلا عن ذلك المعوقات هناك الطائفية،اذ ان الأنظمة السياسية المبنية على الدين او الطائفية في توزيع السلطة تشكل تناقضا مع مبدأي الحرية والمساواة لا سيما قي المجتمع العربي الذي يتضمن خليطا بشريا من أديان وطوائف مختلفة(٤) .

تتعرض حقوق الإنسان إجمالا الى انتهاكات كبيرة في كثير من البلدان، ولا تتحقق من إعلانات واتفاقيات للحقوق الا قدرا قليل ويعد العامل السياسي في مقدمة المعوقات التي تحول دون تمتع الانسان بحقوقه وحرياته على أساس ان طبيعة أنظمة الحكم الدكتاتورية والمطلقة في الأقطار العربية تحجب الحريات الاساسية عن المواطن ،

---

(١) د.احمد بهاءالدين، تشريع السلطة في العالم العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٨٤،ص٧٨.

(٢) برهان غليون واخران، حقوق الانسان السبب ط١،مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت،١٩٩٩،ص١٧٥.

(٣) د.سلام عبدالله الطائي ،الحركات السياسية العربية وأثرها على موافق المرأة في الحياة السياسية، مطبعة الزهراء،مصر،١٩٩٢٣،ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه،ص٧٣ .

وتستأثر بالسلطة وتحول دون المشاركة الشعبية . وتعد السلطات وراء شقاء الملايين من البشر وحرمانهم حقوقهم [١] .

فضلا عن ان هناك ازمة سلطة في كثير بلدان العربية ، وعلى الرغم من ان هناك حركة انقلابات وثورات في اغلب هذه البلدان الا ان ذلك لم يحسم مشكلة السلطة . ويشير احد الباحثين في هذا المجال بالقول (ان من يتطلع الى بيانات زعماء بعض الثورات والانقلابات في العالم خاصة بلدان العالم الثالث

يرى انها مفعمة بالرغبة في محاربة الرشوة والفساد وحماية حقوق الإنسان وإقامة المؤسسات الديمقراطية ولكن سرعان مايتحول بعض هؤلاء الزعماء الى ابطال استبداد وظلم وقهر ومن اشد المتنكرين للديمقراطية والحرية ان بعض الدول العربية كثير ماتلجأ الى قوانين الطوارئ مما يشكل تهديدا مباشر بحقوق الإنسان عموما بما فيها حقوق المرأة [٢] .

كما ان هناك حساسية من لدن بعض الحكومات ازاء منظمات حقوق الإنسان ،فمنظمة العفو الدولية لم تستطع تسجيل فروع لها الا في مناطق محددة من العالم .والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي ولدت في كانون الأول ١٩٨٣ شكلت خارج الوطن العربي في (قبرص) على الرغم من ان نشاطها يقتصر على بعض الآليات المتواضعة كإصدار التقارير السنوية والنشرات الدورية حول حقوق الإنسان في الوطن العربي واعتمادها على الاتصال الشخصي بالحكومات العربية لتسوية بعض القضايا الفردية وهذه الحساسية تحول دون بث الوعي بمسألة حقوق الإنسان بالإضافة الى ذلك تعمل كثير من البلدان العربية على تزيين دساتيرها وكثير من تشريعاتها بما يشيد بحقوق الإنسان في محاولة لتحسين صورتها للآخرين كي تكون متناغمة مع التيار الدولي وهو تناغم ظاهري فحسب[٣] .

(١) هيثم فيصل علي ،مصدر سابق،ص١١١.

(٢) د. رامز عمار،مصدر سابق، ص٤٠٠ .

(٣) هيثم فيصل علي، مصدر سابق ، ص١١٢.

فهي قد تكون متشابهة من حيث التمسك بالسلطة وميلها في ذلك الا ان النظم الجمهورية تعترف دستوريا بمبدا انتقال السلطة عن طريق الشعب الا ان معظمها لايعترف في هذا المبدأ وان الحاكم لايتغير الا في أسباب منها :

أولا. مرض الحاكم وعجزه عن ممارسة أعماله في قيادة البلد او يموت .

ثانيا. الإزاحة القسرية والثورات الدموية والانقلاب العسكري فالعراق ومصر والسودان ، سوريا ..الخ . هذه البلدان لم يشهد تاريخها تغيير حكمها بشكل طبيعي .

ان ظاهرة احتكار السلطة من الظواهر السلبية التي تعبر عن انتهاك حقوق الانسان في الحرية والعدالة والمساواة[١] .يتضح من ذلك ان معظم الدول العربية تعيش في حالة ازمة ديمقراطية من خلال الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي الذي يظهر فيه الافراد في هذه البلدان والتي تعكس حالة التخلف والفوضى السياسية الناجمة عن تقييد المشاركة السياسية وحقوق الإنسان[٢] .

٤- عوامل أيديولوجية .

ان اغلب الإيديولوجيات في البلدان العربية اليوم تميز فكره المعاصر بعدم التوافق ، وهي في صراع وتنافس والى جانب ذلك فان وسائل وأساليب الصراع والتنافس قد تزايدت كما ونوعا وخاصة من خلال الاستعانة بوسائل وأساليب الدعاية التي بلغ بها الأمر التحول الى حروب نفسية وعمليات غسيل العقول . . ولا تزال كثير من الأيديولوجيات تطرح أمورا أخرى يراد بها التحول الى أمور أخرى لغرض الأنظار عن القبول بالمنطلقات القائمة[٣] (١١٧) .

بالإضافة إلى أن الأفكار الأيديولوجية المحدودة في الأطر والأفكار النمطية وأساليب التعصب والتطرف ، تشكل هي الأخرى معوقات أمام القبول بقضايا حقوق الإنسان على المستوى الشعبي .فضلا عن ان امتهان حقوق الإنسان لاتمارسه بعض السلطات وحدها

(١) إحسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص١٦٤ .

(٢) د. إحسان محمد شفيق،مصدر سابق، ص٢٣ .

(٣) هيثم فيصل علي الاحبابي،مصدر سابق،ص١١٤.

بل ان هناك فئات أيديولوجية تمارس العنف والإرهاب وانتهاك الحقوق بل ان طبيعة أيديولوجياتها تقوم على العنف[١] (١١٨) .

٥- عوامل تتعلق بالاتفاقات والمنظمات الدولية.

هنالك عوامل تحد من الأخذ بمبادئ حقوق الإنسان ، او تحول دون تطبيق تلك المبادئ منها،الوصول الى صياغة تتناول حقوق الإنسان بشكل واقعي في البلدان العربية، بحيث تكون تلك الصياغة مقبولة من المجتمعات او الحكومات او الدينات او الثقافات او الأيديولوجيات المختلفة ليس من الأمور الميسورة لذا فان اغلب الإعلانات الدولية تقبل ظاهريا وان الالتزام بالاتفاقيات شكلي ،ضلا عدم توقيع على كثير من الاتفاقيات من دول كثيرة[٢] .

بالإضافة الى ذلك لايتيسر للأمم المتحدة الوقوف على واقع الأخذ بحقوق الإنسان في البلدان المختلفة ذلك لان مجمل الآليات المعمول بها غير مؤهلة لاستجلاء الصورة عن ذلك الواقع فضلا عن الدول التي تحاول الابتعاد عما يمكن ان يكون وكأنه تدخل في شؤونها الداخلية من أطراف أخرى .فضلا عن ان طبيعة الإعلانات بشأن حقوق الإنسان هي وصايا او مبادئ عامة وهي غير ملزمة للأطراف المختلفة .

كما ان المنظمة الدولية لأتملك إمكانات إجرائية لتطبيق الاتفاقيات او الالتزام بتطبيق المبادئ او هي غير جادة في هذه الموضوعات خاصة وان هناك قوى دولية لها نفوذ اكبر من غيرها في المنظمة الدولية [٣] .

سادسا: متطلبات تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

١- تعليم.

العلم بالنسبة إلى الإنسان في هذه الحياة ليس حقا فحسب،بل هو ضرورة وواجب على كل إنسان،فهو قوام الحياة والحضارة ، ولأهمية العلم وضرورية فهو إلزامي ،وعلى

(١) المصدر نفسه،ص١١٤ .

(٢) حقوق الإنسان سبل مواجهة التحديات ، ندوة بغداد الدولية لحقوق الإنسان مصدر سابق ص ٤٠٤ – ٤٠٥ .

(٣) هيثم فيصل علي الاحبابي،مصدر سابق،ص١١٥ .

الدولة في أي بلد أن تقوم بتوفير الفرص والإمكانات التربوية والتعليمية لمواطنيها كافة الذين هم في سن الإلزام، لان هذه المبدأ له أهمية نابعة من إن توفير الفرص التعليمية ليصبح في متناول الجميع بما فيها أبناء الطبقات الكادحة والمسحوقة ولذلك تجد في عصرنا الحاضر ان مبدأ إلزامية التعليم ومجانيته في المراحل الأساسية من أولويات ومهامات الدول(١) .

ولأهمية العلم وضرورته بالنسبة للإنسان،فقد اهتمت به الشرائع والأديان السماوية ، وجاء التأكيد على حق التعليم في المادة(٢٤٨) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان وجاء النص مؤكدا على:

١-محو الأمية التزام وواجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم.

٢-تضمن الدولة الأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل(٢) .

كذلك جاء في المادة(٢٤٨) الحق في الثقافة بفوائد التقدم العلمي، حيث نص الميثاق على حق كل شخص في المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي(٣). وقد جاء في المادة(٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر تعليم مجانا، ويجب أن تستهدف التعليم تنمية شخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم وجميع الفئات الدينية ،وان يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام(٤) .

فضلا عن ذلك فان تعميم العلم هو عامل أساسي وطريق إلى إيجاد كوادر اجتماعية تلعب دورا كبير في انتشال الفقر عن الإنسان وتؤدي الى التنمية الشاملة لحقوق الإنسان، كما تهيء الفرص نحو ضمان حق الإنسان ويزيد ثقافته وآفاقه ومعرفته

---

(١) محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، دار الشروق،القاهرة،١٩٨٩،ص٧٣.

(٢) أسامة محمود، مصدر سابق/ص٦٢.

(٣) وائل احمد علام، الميثاق العربي لحقوق الإنسان ،دراسة حول الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، دار النهضة العربية،مصر،٢٠٠٥،ص١٢٤.

(٤) أمير مرسي،حقوق الإنسان-مدخل إلى وعي حقوقي،سلسلة الثقافة القومية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٤ .

بحقوقه وإيجاد فرص جديدة أمامه في الحياة وبذلك فانه يبعده عن الجهل والتخلف والأمية التي هي أمراض اجتماعية توثر على الإنسان[١] .

٢- النخب السياسية.

يجب على النخب السياسية والمثقفة في الدول العربية أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه حقوق الإنسان العربي ، وان تتخذ زمام المبادرة في وضع الأنظمة أمام مسؤولياتها لتحقيق ما التزمت وتعهدت قانونا بتحقيقه بحكم الاتفاقات الدولية او بحكم دساتيرها وبياناتها الرسمية،وان تحشد النخبة في سبيل ذلك جميع إمكاناتها المهنية والفكرية مع الاستعانة بالمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويجب أن لاتعتبر هذه الدعوة نفيا للحزبية أو بديلا عن العمل الحزبي أو تعارضا معه،بل على العكس من ذلك كليا إذ أن من شان هذه الدعوة أن تعطي رواد الحركات السياسية البديلة مثلا جديدا على كيفية اكتساب ثقة المواطن وإعادة المصداقية للعمل السياسي[٢] .

فالمطلوب هنا من النخب العربية هو انطلاقة حقيقية واعية من اجل تعزيز حقوق للإنسان العربي والحفاظ عليها ومنح المواطن حقه كماهي متفق علية في الدستور او المواثيق الدولية بما في ذلك الحق في المشاركة من خلال الأحزاب والنقابات، ومن اجل تحقيق مبدأ سيادة القانون في الوطن العربي.وغاية ذلك هي إعادة الثقة لدى المواطن العادي بحقوقه لما أصابها من إحباط وخذلان ليس فقط على يد الأنظمة بل على يد الأحزاب والحركات السياسية التي إرادته فقط وقودا لسياساتها دون أن ترقي هي نفسها الى مستوى تلك السياسة والحفاظ على تلك الحقوق[٣] .

٣- الحرية.

---

(١) نعيم حبيب ،السياسة التعليمية في العالم العربي...الواقع والأفاق،الدراسات التربوية،معهد الإنماء العربي،بيروت،١٩٨٨،ص٥٤.

(٢) د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧،ص١٤٥ .

(٣) صالح حسن،أب الأعنف-رؤية إسلامية أولية في ثقافة التسامح، على موقع المكتبة الفكرية،www.iraq .iraq.irLislamLmaktaba-fkreiaLbook٧L٠١ .

إن الحرية تفتح آفاقاً جديدة في فهم حقوق الآخرين وواجباتهم تجاه غيرهم وعدم فرض قيود على الآخرين ما يتيح تحول الأفراد والمجموعات لمزيد من التمدن ويؤصل من قيمة الحرية. إن الحد من سلطة السلطة والقوة لدى الفرد والتفكير بطريقة متعايشة ومحبة للآخرين يدعو لمزيد من تهذيب سلوكياتنا وتقنينها نحو الحقوق والواجبات التي تؤطر حياتنا. فالسلطة المتحررة حينما تترك للشعب أن يكون مسؤولاً لما سيختاره لنفسه، فإنها في واقع الأمر ستساهم في دفع الأفراد للحد من سلطتهم تجاه غيرهم وسنجد أنفسنا في أحضان دولة مدنية يحكمها القانون ويسودها التبادل المنفعي مما يؤدي إلى تعزيز العدالة بشكل كبير [١] .

إن احترام الحقوق والمدنية والحريات السياسية أصبح مطلباً شعبياً رئيسياً يتعلق بتأكيد قيمة الإنسان ودوره ومكانته وكرامته المبدئية، وأصبحت مشاركة الفرد الإيجابية في حياة الجماعة السياسية هي شرط استقلال الدولة ونزاهتها تجاه محاولات إخضاعها من قبل الفئات الخاصة، واستخدامها لتحقيق مصالح جزئية ضد المصلحة العامة، وتحقيق هذه العملية يتم من خلال ضمان الحرية في القول والعمل والتسامح والمساواة انطلاقاً من مبدأ أن الشعب هو مصدر كل السلطات [٢] وهذا بدوره تؤدي إلى زيادة معرفة الأفراد بحقوقهم والالتزام بها وتطبيقها بسلوك حضاري.

٤- المناخ الديمقراطي.

فالممارسة الديمقراطية السليمة تقوم على قدر كبير من الحرية،بحيث تسمح فيها لمختلف قوى وفئات المجتمع المدني بالتواجد والتعبير عن أفكارها وآراءها ومصالحها بطريقة سليمة ومنظمة، وذلك عن طريق التمسك بقيمة الحقوق والتي عن طريقها يمكن للمجتمع , ان تقوم على التعددية العفوية وغير المفتعلة [٣] .

---

(١) د.عبد الحميد صبري،التسامح طريق الوحدة والإخوة،بحث منشور على موقع جمعية النهضة، ٢٠٠٨ . www.Aae-eq.com

(٢) د.عبد الحميد صبري،مصدر سابق.

(٣) منبر عبد القادر ،التسامح،في ٢١/اذار/٢٠١٢،www.elalami.net

وما تقتضيه من حرية الرأي والتعبير، وحرية الانتماء، واحترام حقوق الإنسان، والاحتكام لصناديق الاقتراع بكيفية دورية، والتنافس الشريف والمتكافئ بين الهيئات السياسية، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، وتداول الحكم، واحترام الآراء المعارضة، وضمان حقوق الأقلية، وشفافية تدبير الشأن العام لان وجود أسلوب حياة ديمقراطي في المجتمع والدولة، يجب أن تتوافر مجموعة من المقومات أهمها الاعتراف بالاختلاف والتنوع في المجتمع ومن ثم ضرورة أن نعترف لكل مختلف في حق التعبير عن أفكاره وآراءه [١] .

٥- الدستور.

من أهم عناصره تعزيز حقوق الإنسان في الدولة هو وجود الفصل بين السلطات المختلفة(السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية)، وخضوع الحكام للقانون، وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين.لان المساواة السياسية والقانونية والتي تقوم على إعطاء حقوق سياسية متساوية بين المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي أو اللغوي أو الفكري [٢] .

كذلك تضمن تساوي الجميع أمام الأحكام القانونية، ولا تترك المجال لأي انتقام أو عقاب بسبب التعبير عن الرأي، أو اتخاذ مواقف معارضة لذوي السلطة، أو انتقاد الرؤساء، ويؤدي التعود على احترام القانون لترويض سلوك المسئولين وذوي النفوذ في أي مجال ، وضبط ممارساتهم، فلا تبقى تحت تأثير الأهواء الخاصة، والنوازع النرجسية، التي تتأسس عليها ردود فعل بدائية، ومواقف انتقامية مجحفة، لأن القانون يرسم الحدود التي لا يمكن تجاوزها، ولو باسم السلطة أو النفوذ الرئاسي أو غيره.

ودولة الحق والقانون لا تعني وجود قوانين كثيرة، بقدر ما تعني وجود قوانين عادلة في مقتضياتها من جهة، وتطبق على أرض الواقع بالنسبة للجميع دون أي استثناء أو ميز من جهة ثانية ، وإن التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، واحترم مضامينها في الممارسة، وإعطاءها الأولوية في التطبيق على القوانين الداخلية، من شأنه

(١) د.عبد الحميد صبري،مصدر سابق.

(٢) منبر عبد القادر العلمي ،مصدر سابق.

أن يوحد آليات حماية كرامة الإنسان كصفة متأصلة في الكائن البشري، لا تتغير بتغير الأوطان، ولا باختلاف الأجناس والألوان [١] .

ولا مجال لاستتباب دولة الحق والقانون، إلا بوجود قضاء مستقل عن أي سلطة، ويتمتع القائمون به بالنزاهة والاستقامة والكفاءة للسهر على حسن تطبيق القوانين، وإعادة الأمور إلى نصابها كلما حصل زيغ أو تجاوز من أي جهة، مما يضمن حقوق وحريات ومصالح الأفراد والجماعات، وينشر الاطمئنان وعدم الخوف من الجور والظلم والشطط والتعسف، ويشجع الناس على الاحتكام للقوانين في حل منازعاتهم، وقبول الأحكام القضائية، بدل أن يركب كل طرف رأسه ويدخل في صراعات لانهاية لها مع خصومه [٢] .

٦- العدالة الاجتماعية.

إن كل شخص لديه الحق في التساوي مع الحقوق الآخرين، فلا نستطيع أن نقول أن الحق يقتصر على آرائنا وأعمالنا وسلوكياتنا ولا يحق لآراء وأعمال الآخرين التمتع به.بالتالي سوف يكرس ذلك مفهوماً تكاملياً جديداً للعدالة في المجتمع ويضيف أبعاداً أكثر أهمية من خلال المناصفة وتوزع الحقوق على الجميع بشكل عادل ومساوٍ [٣] .

وإذا تساوي الحظوظ أمام جميع أفراد المجتمع، وتهيئة شروط السلم الاجتماعي، والتنمية المتوازنة والمستديمة، والتي تقوم على المشاركة في العمل المنتج، والاستفادة من الثمار بحيث أن يشمل أغلبية أفراد المجتمع. أما إذا كان المجتمع يعاني من التفاوت الفاحش في مستوى العيش بين الطبقات الاجتماعية، وبين سكان المناطق المختلفة في البلد الواحد، ويترك نسبة كبيرة من الشباب عرضة للبطالة واليأس، ويلقي بأعداد هائلة من الأطفال في الشوارع، ولا يبالي بانتشار جيوب الفقر، ومظاهر البؤس والحرمان ، فإن كل هذه الاختلالات تحمل في طياتها بذور عدم الحق ، وتنذر بالعنف والاضطراب وعدم الاستقرار في المجتمع[٤] .

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نبيل نعمة الجابري،التسامح في الإسلام.شبكة النباء المعلوماتية،١٨/شباط/٢٠٠٨ .

(٣) منبر عبد القادر ، مصدرسابق.

(٤) منبر عبد القادر ، مصدرسابق.

سابعا: سبل وآليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

ولغرض تحقيق أهداف نشر ثقافة حقوق الإنسان وما يتفرع منها لابد من وسائل لذلك،والوسائل يجب ان تكون مناسبة وتحمل رؤية واضحة لكيفية تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك،طالما ان هذه العملية تحتاج إلى مشاركة أطراف عديدة،وبالتالي فان هذه الوسائل تخضع لإظهار الجهة المشاركة،ومن هذه الوسائل:

١-احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعمل به والتقيد العام بأحكامه والسعي سعيا جهيدا لحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع البلدان وخاصة بالدول العربية.

٢. إنشاء مؤسسات ومراكز وجمعيات حقوقية مستقلة تتولى مهام مساءلة الحكومة في كل ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في قضايا التمييز بين الأفراد بكافة أشكاله وأنواعه وخاصة ما يتعلق بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣. الاستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع العربي في كافة ميادين الحياة لكي تخدم تقدم المجتمع وتطوره.

٤. أيجاد البرامج الهادفة والمدروسة لتحديد حقوق الإفراد في نشر الحريات ونشر الوعي الثقافي والحقوقي بين الأفراد في المجتمعات العربية بما يتناسب وطبيعة المجتمع العربي من خلال الإعلانات التلفزيونية والبرامج الخاصة بحقوق الإنسان عن طريق وسائط الأعلام المختلفة لكي تؤدي دورها الأساسي وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

٥. عقد ندوات لتثقيف الأفراد في جميع النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل النهوض بواقع مجتمعاتنا العربية والاستفادة من تجارب الشعوب في مجال العمل الحقوقي والديمقراطي. وخاصة لموظفي الوزارات والمؤسسات مع التركيز على منتسبي وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية.

٦- تعزيز قدرات الأقطار العربية على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعمل بصورة جماعية على جعل العمليات السياسية أكثر شمولا مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في كافة البلدان بما في ذلك حقوق الأقليات.

٧- نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الإعمال الفنية والشعرية والأعمال المسرحية والتي تتناول موضوع حقوق الإنسان،وهنا يقع على عاتق الجهات المسؤولية للنهوض بهذه المهمة وبالتعاون مع وزارات ومراكز المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في الوطن العربي .

٨ . يجب أن لا تكون مبادئ ومقررات حقوق الإنسان مجرد شعارات ترفعها الحكومات العربية ،بل لابد أن تكون هناك آلية وعمل عربي مشترك لحماية هذه الحقوق في مختلف المجالات والقضايا عن طريق سن قوانين وتشريعات جديدة تحافظ على كرامة الإنسان العربي وحقوقه وعن طريق أعادة النظر بالمناهج الدراسية ،وذلك من خلال العمل على إدخال مادة حقوق الإنسان في المدارس والمعاهد والجامعات وكافة المؤسسات التربوية والثقافية لغرض تعريف الإفراد بحقوقهم.

٩. مطالبة الحكومة بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الأعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالثقافة الحقوقية في المجتمع ، ونشر الوعي الاجتماعي والسياسي والصحي ومحاربة ألامية .

١٠- نشر الثقافة البيئية وهذا جانب مهم يسهم في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان فيما يتعلق بحق الإنسان بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وهذا يمكن انجازه من قبل وزارات البيئة بالتعاون مع وزارت حقوق الإنسان أو من مراكزها من خلال نشر الوعي البيئي في البلدان العربية.

خاتمة

وفي ضوء معطيات البحث ، يمكن القول أن المفهوم الحديث لحقوق الإنسان لم يستقر في ضمير البشر ويتبوأ المكانة الرفيعة التي يحظى بها في الأنظمة الديمقراطية وعلى الساحة الدولية إلا بعد سلسلة طويلة وشاقة من الكفاح المستمر والمعاناة

المريرة.فحقوق الإنسان كانت في الماضي مسألة فردية أو محلية تعني بها التشريعات أو الممارسات الداخلية لدولة ما. ولكنها أصبحت اليوم قضية تتصف بالعالمية وليس من المبالغة القول بأنها غدت تراثا إنسانيا مشتركا يحتضن حقوق كل إنسان أنى وجد، والى أي دين أو عرق ينتمي.

أن مسألة حقوق الإنسان باتت موضوعاً يمس حياة كل الشعوب والدول وتطورها باختلاف حضاراتها ومواقعها الجغرافية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مسألة تمس حياة كل إنسان كفرد بحكم طبيعته وتكوينه، فطبيعة الإنسان ذات الصفة المزدوجة. كونه كائناً فردياً وكائناً اجتماعياً في آن واحد هي التي أدت الى ظهور حقوق الإنسان وباتت تشكل موضوعاً لتأكيدات متعددة ومتكررة، وقد تصاعدت وتيرة هذه التأكيدات مع تصاعد الوضع العالمي الجديد، وقد وجدت هذه التأكيدات صداها ليس فقط في غالبية الدساتير وانما كذلك في الوثائق الخاصة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. ومع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز على عالمية حقوق الإنسان ، وأصبحت مسألة حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي بوجود أكثر من معاهدة واتفاقية وعهد دولي وافقت وصادقت عليه معظم دول العالم .

لقد حققت قضية حقوق الإنسان الكثير من التقدم على المستوى العالمي ،ولكنها تختلف على المستوى العربي بمعدل اكبر وهي عرضة لأوجه التباس متعددة .ان العدوان على حقوق الإنسان العربي تجاوز كل حد محتمل بالإشارة إلى حالات الآلاف من المواطنين الذين يدخلون السجون وأحيانا يخرجون منها بعيدا عن ولاية القضاء الطبيعي ، فضلا عن حالات الإعدام خارج نطاق هذه الولاية وحالات الاختفاء ألقسري .وان قضية حقوق الإنسان عادة في بلداننا العربية يغيب عنها الأساس الشرعي للحكم وتعتمد فيه السلطة على الغلبة . وانتهاك حقوق الإنسان يتم عن طريق اغتصاب الإرادة الوطنية .

وبما أن الحديث عن حقوق الإنسان يحتاج إلى معرفة الكثير من القضايا المتعلقة بالحقوق الخاصة والعامة ولان المجتمع العربي مجتمع غير متجانس يغلب عليه الطابع القبلي الذي تسوده العادات والتقاليد . فيجب على المجتمع التخلص ولو بشئ بسيط من جور هذه العادات التي تضعف المجتمع من خلال الفهم العميق والوعي بالحقوق

الإنسانية المستمدة من الشريعة الإسلامية .أن الإسلام بوصفه نظرية عالمية وذات إبعاد عالمية أقر حقوق الإنسان قبل غيره وضع ضوابط تحدد العلاقة بين الفرد والمجتمع بما يضمن سلامة الفرد والمجتمع عند استخدام الفرد لمثل هذه الحقوق.

وأخيرا، يمكن القول، لم يكن قصدنا من هذا البحث تفصيل القول في حقوق الإنسان كما اشرنا في المقدمة ، فهو موضوع واسع ومستمر وسيبقى مادامت الحياة ، ولا يمكن إن يتوقف عند حد معين . لكل نأمل إن يسهم هذا البحث بما قدمه من أفكار مع غيره ومن سبقه في ترسيخ ثقافة تدافع عن الإنسان ، وعن حقوقه في الوجود والتفكير والممارسة وتنمية قيمه وسلوكه كمدخل ضروري لبناء المجتمع المنشود .

Culture of Human Rights in Light of the Current Arab Conditions: Reality and Ambition

Asst. Prof.Dr. Hamdan Ramadan Mohamed &
Lect. Dr.Mohammed Said Al- Hussein

Abstract

The current research aims at identifying the reality of a culture of human rights in light of the current Arab conditions. It also tries to find ways to improve in these communities, and diagnosis the main problems that stand in front of publication in the Arab countries. We have adopted the historical method, comparative and descriptive and those rules and mechanisms in the analysis of subject

Based on the foregoing, five axes has included in the research in addition to the introduction and a conclusion. The first axis is methodological framework for the search, while second axis is a historical overview of the evolution of human rights. As for the third axis is to clarify the reality of a culture of human rights in Arab countries. The fourth axis contains the most important goals of spreading the culture of human rights in society. Similarly, the fifth axis contains the main factors impeding the spread of the culture of human rights among individuals in the Arab community.